UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس ـ مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

شعبة : علوم المالية و محاسبية

تخصص : تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان :

إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطنى الجزائري

من إعداد الطالبة:

بن عياد نعيمة

تحت إشراف الأستاذ:

مخالدي يحي

	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	عبد القادر موزاوي	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	مخالدي يحيى	أستاذ محاضر "أ"	مستغانم
مناقشا	رشيد أزمور	أستاذ محاضر "ب"	مستغانم

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء

" اللهم انفعنا بما علمتنا

وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما "

"اللهم إن رزقتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

وان رزقتنا التواضع فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا"

شكر وتقدير:

الشكر و الحمد لله تعالى الذي بمقدرته ﷻ وعلا يلين الصخر و يسهل المستحيل بحمده سبحانه على منحه لنا النور والبصيرة لطلب العلم والذي رزقنا الهداية إلى سبيل الرشاد ووفقنا في انجاز هذا العمل.

وقبل أن نمضي اسمي آيات الشكر و الامتنان والتقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة إلى جميع أستاذتنا الأفاضل ونخص بالذكر الأستاذ المحترم " مخالدي يحي " الذي كان لي عونا وسندا في إتمام هذا العمل فلم يبخل عليا بنصائحه و توجيهاته طيلة فترة انجازه فجزاه الله عني خير الجزاء.

إهداء

إن كان أول الطريق ألم فإن أخره تحقيق حلم، و إذا كانت أول الانطلاقة دمعة فإن نهايتها بسمة، كل بداية لا بد لها من نهاية و هاهي السنوات قد مرت و الحلم يتحقق فاللّهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل، أهدي هذا العمل:

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها .....أمي .....قرة عيني و أعز ما أملك، و هاليوم صفقي فابنتك كبرت و أصبحت خريجة..... شكرا لك لأنك أنت من صنعت لي هذا الاسم حماك الله و أدامك نورا يضيء حياتي.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي إلى من كان رمز القوة و النقاء إلى من كان قدوتي في التربية و الأخلاق أبي الغالي حفظه الله و رعاه.

إلى من شاركني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات.

إلى إخوتي و أخواتي الأعزاء.

إلى أصدقائي الأوفياء خاصة صديقتي حنان التي كانت لي سند في كل خطوة خطوتها لإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول: 2
فهرس الأشكال: 3
مقدمة: ..... أ
الفصل الأول: 1
الجهاز المصرفي الجزائري مفاهيم وأسس نظرية 1
تمهيد : 2
المبحث الأول : ماهية البنوك. 3
المطلب الأول : مفهوم البنوك. 3
المطلب الثاني : أنواع البنوك. 4
المطلب الثالث: أهداف و أهمية البنوك. 5
المبحث الثاني : وظائف أساسية للبنوك. 6
المطلب الأول : وظائف البنوك 6
المطلب الثاني : السياسة الائتمانية في البنوك. 7
المطلب الثالث : معايير منح الائتمان. 8
المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية الجزائرية. 9
المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية الجزائرية 9
المطلب الثاني : أهم موارد البنوك التجارية الجزائرية. 10
المطلب الثالث : منح القروض في البنوك التجارية الجزائرية. 12
خلاصة الفصل 15
الفصل الثاني: 16
مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وطرق قياسها 16
تمهيد: 16
المبحث الأول : مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. 18
المطلب الأول : مخاطر الائتمان و مخاطر البنكية أخرى. 18
المطلب الثاني : الموازنة بين العائد و المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية 19
المطلب الثالث : مخاطر استخدام الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية 19
المبحث الثاني : طرق قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية 20
المطلب الأول : الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان. 20
المطلب الثاني : تحليل الاستخدام النسب المالية. 22
المطلب الثالث : الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان. 26
المبحث الثالث : إدارة و تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية. 30
المطلب الأول : إدارة مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل 30
المطلب الثاني : معالجة مخاطر الائتمان 39
المطلب الثالث : أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان. 41

خلاصة الفصل :..... 44
الفصل الثالث: 45
إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية..... 45
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم" 45
المبحث الأول :عموميات حول البنك الوطني الجزائري. 46
المطلب الأول : نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري 46
المطلب الثاني :مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري..... 46
المطلب الثالث :تنظيم البنك الوطني الجزائري 48
المبحث الثاني:تقديم وكالة مستغانم...... 50
المطلب الأول : التعريف بالوكالة مستغانم 50
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم..... 50
المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري..... 54
المبحث الثالث : تكوين و دراسة ملف قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري...... 55
المطلب الأول : ملف قرض استثماري 55
المطلب الثاني : دراسة طلبات القروض و الضمانات 56
المطلب الثالث : دراسة قرض استثماري و العراقيل التي يواجهها البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم" 58
خاتمة:..... 65
قائمة المراجع: 67
ملخص الدراسة:..... 70

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	أوزان المخاطرة المرجحة لأصول حسب نسبة بازل	32
2.2	معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية	33
3.2	مناهج قياس المخاطر في الدعامة الأولى في اتفاقية بازل 2	37
1.3	يتمثل في طلب قرض لمشروع كهربائي متنقل	59

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.3	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم.	53

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي، حيث أنه يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي و العالمي و يشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، مما أوجب على الدول العناية بالجهاز المصرفي لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية.

لقد تطورت الأعمال المصرفية عبر السنين، إذ وصلت في الاقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور التعقيد، و بنا أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن الائتمان هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال و عملية منحه للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية.

إن الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للمصارف في الربح أو الخسارة، مما يوجب على البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عام و إدارة المخاطر الائتمان بشكل خاص بأسلوب متطور.

و تعد المخاطر الائتمانية أحد أنواع المخاطر التي تواجه إدارة المصارف إن لم تكن أهمها و ذلك لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي لكل مصرف ألا و هو الإقراض، و من هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة هذه المخاطر من خلال إتباع أساليب و قواعد محكمة لمحاولة تجنبها أو حتى التخفيف منها و من خلال هذه الدراسة سنحاول تبيان الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم".

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي أن تقلل من مخاطر في البنوك التجارية؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تعتبر جميع متطلبات معايير منح الائتمان المتعارف عليها ملائمة و تصلح للتطبيق في البنوك التجارية؟
2. هل التسيير بواسطة التحليل المالي قادر على مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية؟
3. ما هي مختلف الطرق والأساليب التي تستخدم من قبل البنك لاتخاذ قرار منح القروض؟

فرضيات الدراسة:

لإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على جملة من الفرضيات:

1. لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح الائتمان و المتعارف عليها وبالتالي فهي تصلح لتطبيق في البنوك التجارية.
2. التحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها؛
3. للتحليل المالي دور رئيسي في اتخاذ منح القروض.

أهمية الدراسة:

- يعتبر النشاط الائتماني أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها المصارف و هي أكثر الأنشطة ربحية و أكثرها خطورة؛
- تعتبر هذه الدراسة حديثة و هي تسلط الضوء على مدى كفاءة المخاطر الائتمانية في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية.

أهداف الدراسة:

- إبراز أثر إدارة المخاطر الائتمانية على البنوك التجارية؛
- معرفة مصادر المخاطر الائتمانية و أسبابها و وسائل التقليل منها؛
- معرفة دور و نشاط البنوك التجارية و إدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب الموضوعية

- تزايد اهتمام بالمخاطر البنكية خاصة الائتمانية في ظل الأزمات؛
- أهمية الكبيرة لإدارة المخاطر الائتمانية و ذلك لتقليلها من الخسائر التي تتحملها البنوك.

أسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للقطاع البنكي و الرغبة في زيادة المعلومات عن نشاطات البنوك ميدانيا للاستفادة منها مستقبلا.

إطار و حدود الدراسة:

الإطار المكاني:البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم.

الإطار الزمني : يكون من خلال القيام بعدة زيارات ميدانية للبنك محل الدراسة في فترة التربص التي دامت 15 يوما.

منهج الدراسة:

الجانب النظري:

المنهج الوصفي : أستخدم المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر المنهج الأمثل للدراسات الاقتصادية من خلال استعراض ماهية الائتمان المصرفي و إدارة المخاطر المصرفية لتبيان دور هذه الأخيرة في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية.

الجانب التطبيقي:

تم الاعتماد على دراسة حالة لإسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي.

صعوبة الدراسة:

تكمن الصعوبات التي تم مواجهتها من خلا هذا البحث في:

- صعوبة الحصول على معلومات تخدم موضوع البحث من طرف البنك محل الدراسة؛
- نقص المعلومات عن إدارة المخاطر الائتمانية.

أدوات الدراسة:

- المجلات العلمية؛
- الرسائل الجامعية،
- كتب علمية؛
- الوثائق المقدمة من وكالة **BNA** مستغانم.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تم قيام بها في هذا المجال خصوصا في الدراسات العليا نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة عربي بن مهيدي أم بواقي تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على مخاطر الائتمان .

هيكل الدراسة:

بناءا على الإشكالية الرئيسية للبحث و بعد وضع التساؤلات الفرعية المراد الإجابة عنها، سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى فصلين نظريين و أخر تطبيقي ، حيث تضمن الجانب النظري فصلين يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث و كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب ، أما الجانب التطبيقي يحتوي على ثلاثة مباحث لكل مبحث ثلاثة مطالب كالتالي:

الفصل الأول : سنعالج في هذا الفصل الجهاز المصرفي مفاهيم و أسس نظره بماهية البنوك كمبحث الأول ، و وظائف الأساسية للبنوك كمبحث ثاني ، إطار المفاهيمي للبنوك التجارية كمبحث ثالث.

الفصل الثاني : خصصنا هذا الفصل لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية كمبحث أول ، و طرق قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية كمبحث ثاني، إدارة و تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية كمبحث ثالث.

الفصل الثالث : تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم.

الفصل الأول:

الجهاز المصرفي الجزائري مفاهيم وأسس نظرية

تمهيد :

تعد المؤسسات المصرفية عصر الحياة الاقتصادية فهي المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي كما تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المالية و توجهها إلى المجالات المختلفة للاستثمار فاليوم يشهد المجال المصرفي تطورا مستمرا في جميع المجالات وذلك لمواكبة التطور التكنولوجي خاصة المصرفي منه فقد مر القطاع المصرفي الجزائري ؛ وبغرض تكييفه مع المحيط الاقتصادي بجملة من الإصلاحات وذلك بتحويل النظام من مجرد ناقل لأموال الخزينة العمومية إلي المؤسسات العامة إلى نظام أكثر نشاطا لتعبئة الموارد و ترشيد الاستخدامات وكانت نقطة التحول الأساسية بظهور قانون النقد و القرض الذي سمح باستقلالية بنك الجزائر عن وزارة المالية ؛ وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا أساسيا من خلال ما تقوم به وأعمال الوساطة المالية ومنح الائتمان واستقبال الودائع إلى غير ذلك مع المعاملات المالية التي لاغني عنها لاقتصاد أي بلد يضاف إلى ذلك الدور الكبير الذي تلعبه في تطور إتمام التنمية الاقتصادية و التمويل .

سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : ماهية البنوك

المبحث الثاني : وظائف الأساسية للبنوك

المبحث الثالث : إطار المفاهيمي للبنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية البنوك.

تعتبر البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد فهي من الركائز الأساسية لاقتصاد الحديث ، وكذلك العصب المحرك وهذه الأهمية لم تكتسبها من فراغ وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها ، حيث تسمح لهذا الاقتصاد وعلى اختلاف أنظمته وأنماطه بالتطور والرقي . ويستمد هذا الموضوع أهميته من كونه يدرس واقعا اقتصاديا يمارس يوميا أي لارتباطه الوثيق بالحياة العملية مما يجعله محل اهتمام العام و الخاص .

المطلب الأول : مفهوم البنوك.

1- هي المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الدين هو الأساس المهم الذي تقوم عليه المصارف التقليدية في عملها ، والائتمان يعني الأمان والثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يتم بموجبها دفع المؤجل لاحقا ، إذ إن الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على الأخيرة في نهايتها دفع الدين المستحق عليه [1].

2 - البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية يمكن تعريفها بالنظر إلى وظائفها ، فهي وسيط مالي بين المقترضين ويخلق الائتمان أو ما يطلق عليه القروض مع القيام بما يرتبط بهذه الأمور من الخدمات وإجراء العمليات المصرفية [2].

3 - البنك باعتباره منشاة مالية هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها ، ولما كانت مهمته الأولى هو قبول الودائع من الأفراد والهيئات واستخدامها في استثمارات أو إقراضها للغير سواء بفائدة أو بغير فائدة[3].

وبالتالي يمكن تعريف البنك على انه مكان التقاء عرض الأموال و طلب عليها ، ولها غرض رئيسي هو أن تعمل كوسيط بين الودائع التي تسعى للاستثمار.

[1] فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، علم الكتب الحديثة اربد ، الأردن ط1، 2006 ،ص 236.
[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ـ دار المناهج للنشر و التوزيع عمان 2016، ص 34.
[3] خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، الطبعة 5 ،2014 ، ص 15-16.

المطلب الثاني : أنواع البنوك.

يمكن تقسيم البنوك إلى عدة أنواع على النحو التالي:

1- البنك المركزي : يعرف البنك المركزي على انه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف و الرقابة على باقي البنوك،وبنك الإصدار لان له سلطة نقد وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب و العملات الأجنبية ، وتوجيه السياسة النقدية في الدولة [4].

2- البنوك التجارية : هي مؤسسات ائتمانية تعمل في سوق النقد ، تمنح الائتمان القصير الأجل فهي تقبل ودائع الأفراد والهيئات و تعطى مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو اجل قصير، يمتد نشاطها إلى كل فروع النشاط الاقتصادي يمكن أن تملكه الدولة أو الأفراد و يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن[5].

3- البنوك المتخصصة : هي مؤسسات مالية هدفها الأساسي ليس الربح ، وإنما تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين،أو خدمة شريحة من المجتمع لذا تسمى أحيانا بنوك أو مؤسسات التنمية وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه،إذا نجد البنوك الزراعية تخص بالائتمان الزراعي و الذي هدفه تنمية قطاع الزراعي وزيادة الإنتاج وتحسبن نوعية،وتعمد البنوك المتخصصة على مواردها الخاصة لتمويل المشاريع ومادامت هذه البنوك إنشائها الحكومة فهي تتحصل على تسهيلات فنية و قروض متوسطة و طويلة اجل [6].

4- البنوك الاستثمارية:هي مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية تتمثل في تجميع أموال المساهمين فيها والدائنين من جملة السندات و توظيف هذه الموال في شراء الأوراق [7]المالية طويلة الأجل،فهي بذلك ذات وظيفة مزدوجة تتمثل في استثمار الأموال و المساهمة في الاستثمار أي شراء الأسهم و السندات.

---

[4] خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

[5] فضيلة ملهاق ، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبيض الأموال ، دراسة على ضوء التشريعات و الأنظمة القانونية السارية المفعول ، دار أمومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 34 ، جزائر 2013، ص 50.

[6] عبد الله طاهر ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ـ يزيد النشر الطبعة الثالثة الأردن 2006 -2005 ، ص 295.

[7] سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الاقتصاد النقدي و الصرفي منشورات الحلبي ، الطبعة الأولى مصر ، 2005 ، 199.

5- البنوك الإسلامية: عبارة عن مؤسسة مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية تهدف إلى المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية و أخلاقية و اقتصادية [8].

6- البنوك الشاملة: هي تلك الكيانات البنكية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل ، و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح و تمنح الائتمان البنكي لجميع القطاعات،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة [9].

المطلب الثالث: أهداف و أهمية البنوك[10].

أولا: الأهداف:

ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها ، وعادة يكون تحقيق الأرباح على رأس سلم الأولويات البنكية؛
- العمل على تطوير جميع الوسائل و الأساليب الخاصة بجذب الأموال و ادخارها وتجميعها ، لغايات مشاركتها في الاستثمارات و مساعدة الأفراد على اتخاذ العديد من القرارات الاستثمارية؛
- تسعى البنوك إلى الاستمرارية في عملها و المحافظة على السمعة الجيدة ، وان تكسب اكبر قدر ممكن من المدخرات المالية الخاصة بالعملاء ، وجذب العديد من الودائع و الاستفادة منها و العمل على تنميتها؛
- الهدف العام للبنك هو تعظيم ثروة ملاك أو بمعنى أخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصاريف أو كلاهما .

ثانيا : الأهمية

للبنوك أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية نظرا للأهداف التي تسعى لتحقيقها ، و عليها تطرقنا إلى ابرز أهدفها :

- البنوك ضرورية ولا غنى عنها للتبادل لما توفره من أساليب ، و أدوات تؤدي إلى تبسيط و تسريع وزيادة المبادلات ، مثلا استعمال مختلف وسائل الدفع؛

---

[8] محمد العلوجي ، البنوك الإسلامية و أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، دار لنشر ، عمان الأردن ، 2008 ،ص111.

[9] د- عبد المطلب عبد المجيد ، البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها ، جامعة 2 أكتوبر و كلية التجارة - عين شمس - الدار الجامعية 84 ، ص 18.

[10] بوعلي صباح ،دور البنوك في مواجهة غسيل الأموال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم ص41-42.

- للبنوك دور كبير في توجيه الادخار نحو الاستثمارات فتراكم رأس المال سواء كان ملموسا كالمعدات أو غير ملموسة كالتدريب و التكوين لا يتم إلا نتيجة الادخار الذي قد يكون ادخار فردي أو ادخار المؤسسة أو حكومي ، وكل هذه المدخرات تمثل أصولا كبيرة يتطلب توجيهها نحو الاستثمار؛
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر العائد ، وهذا يقلل الطلب على النقود؛
- إن تقديم البنوك لأصول مالية متنوعة المخاطر ، مختلفة العوائد وبشروط مختلفة لمستثمرين ، يجعل منها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- البنوك تشجع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأوراق المالية التي بحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر. البنوك تساعد على التقاء أصحاب الأموال و المستثمرين بالشروط والمدة.

المبحث الثاني : وظائف أساسية للبنوك.

المطلب الأول : وظائف البنوك [11].

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة وذلك بعد ظهور مفهوم صرفة الشاملة حيث تعمل على تحقيق رضا الزبائن وتحقيق مستويات متزايدة من الربحية وعموما البنوك تتولى تقديم الخدمات التالية:

- قبول الودائع قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل محدد وودائع ادخارية؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه؛
- تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية و كيفية إدارة الأعمال؛
- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض و الائتمان بصيغ مختلفة ؛
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته؛
- تحويل نفقات الفرد و السياحة وإصدار الصكوك للمسافرين و الاعتمادات الشخصية؛
- خصم الأوراق المالية؛
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروض لهذا الغرض؛
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين .

[11] فلان حسن الحسيني ، إدارة البنوك ،مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، ص35-34 .

المطلب الثاني : السياسة الائتمانية في البنوك.

أولا : تعريف الائتمان.

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان البنكي شانه الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة بين الدائن و المدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل .

1- يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته ، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد و العملات والمصاريف [12].

2- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها البنك لعميله بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مالي متفق عليه مع تقديم العميل لضمان يمكن البنك من استرداد أمواله إذا ما توقف العميل عن السداد [13].

3- ويعرف الائتمان على انه التزام الجهة أخرى بالإقراض أو المدينة ويراد ب هان يقوم الدائن يمنح الدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بمختلف أنواعها[14].

من خلال التعاريف السابقة لائتمان البنكي نلاحظ انه من رغم اختلافها في التعبير والصياغة إلا أنها نتفق على أن الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة اقتصادية تجمع بين طرفين هما مانح الائتمان و العميل الطالب للائتمان .

ثانيا : سياسة البنوك في منح الائتمان : [15]

- **الفحص الأولي لطلب القرض :** يختلف مجال ومدى البحث والتحري عن طالب لائتمان وفقا لعدد من العوامل والتي من أهمها حجم ومدة القرض،القوائم والتقارير المالية للمنظمة ، الضمانات المقدمة ، التعاملات السابقة مع طالب الائتمان و بصفة عامة يستمر البحث و

[12] صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة 01 ، القاهرة ، مصر ،2008 ، ص15.

[13] خالد بن عمر ، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتور قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2011 ، ص4.

[14] زغاتشو فاطمة الزهراء ،إشكالية القروض المتعثرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 ، 2013 -2014.

[15] شيلق رابح ، اثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصاريف التجارية الجزائرية ، أطروحة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية - سنة 2019-2020 - ص7-8.

التحري طالما يكون الحصول على بيانات إضافية تساعد في التقييم الموضوعي لمركز مقدم الائتمان .

❖ **التحليل الائتماني للقرض:**

- النواحي الشخصية و المالية : من أهم الجوانب في عملية منح الائتمان هي الخاصة بدراسة مركز طالب القرض ، وذلك بهدف التعرف على مقدرته ورغبته في سداد الالتزام التعاقدي في المواعيد المتفق عليها،ولا شك أن ذلك يتحدد من خلال دراسة وتحليل مركزه المالي في الماضي و المستقبل للتعرف على إمكانية السداد في مختلف الظروف؛
- النواحي الاقتصادية : تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب الائتمان على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة،ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان .

❖ **التفاوض مع العميل :** يمكن من خلال المقابلة معرفة سبب طلب القرض ، ومدى مطابقة ذلك مع سياسة البنك و القواعد المنظمة للائتمان المصرفي وأيضا الحكم على سمعة العميل،وصدق المعلومات التي يدلى بها وجمع معلومات عن المنظمة وتطورها و المركز التنافسي وخططها المستقبلية .

❖ **اتخاذ القرار :** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك ، وفي حالة الأولى يتم إعداد مذكرة الخاصة باقتراح الموافقة على طلب القرض .

❖ **متابعة القرض و المقترضين :** وتستهدف هذه المتابعة الاطمئنان إلى حسن سير المنشأة في أعمالها،وعدم حدوث تطورات تؤثر في مقدرتها على سداد القرض،ومتابعة تحصيل القرض في المواعيد المحددة بذلك .

❖ **تحصيل القرض :** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته بالطرق التي تنظمها اتفاقية القرض ، وذلك ما لم يرى في ضوء الظروف القائمة بتحديد القرض أو تأجيل السداد أو اتحاد الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء بما فيه في ذلك التنفيذ على الضمانات المقدمة منه لتحويلها إلى نفد يستوفى منه البنك حقوقه .

المطلب الثالث : معايير منح الائتمان.

تستخدم البنوك عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي[16]:

❖ **شخصية العميل :** وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية،والشخصية التي تتمتع بها من قدم له طلب القرض أو الائتمان عدة تحديات رغم أنها تدور حول خصائص ،الفرد الأخلاقية واقعية التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام المصرف،فالأمان و الثقة والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية

[16] لعروسي قرين زهرة ، بوقره رابح ، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل مخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بليدة جامعة زيان عاشور ـ الجلفة ـ مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية. ص300-301 .

الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه ، ولكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض و تعاملاته السابقة.

- **القدرة على السداد:**يجب على البنك أن يحلل كيفية تحكم العميل المقترض في المصروفات والمدفوعات و تقدير التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية،والسؤال الأول الذي يوجه إلى المقترض هو أين يعمل ؟ وكم من الزمن مضى عليك في هذا العمل ؟ إذ أن الائتمان الاستهلاكي يعتمد على الدفع من الدخل المستقبل،كما أن طبيعة العمل تؤثر بلا شك في قدرة المشتري على الدفع كما أن الأفراد الذي يغيرون في عملهم باستمرار يمثل منحهم أي قرض نسبة مخاطرة عالية على البنك.
- **رأس المال :** يقصد برأس المال في هذا الصدد المركز المالي للعميل والذي تكتشف عنه القوائم المالية،ويمكن للمنشأة أن تطلب من العميل المحتمل تزويدها بالقوائم المالية اللازمة ، ومن بينها قائمة الدخل و الميزانية العمومية آو أي قوائم أخرى تساعد في الحكم على مركزه المالي،إجراء دراسة متفحصة لمن يعرف بكفاية رأس مال الزبون وذلك على اعتبار انه الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استيراد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة.
- **الضمان:**الضمان هو الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة مدينة ، كما انه الإجابة التقليدية للبنك عندما يتعلق الأمر بالتحوط من المخاطر أثناء عملية منح الائتمان،كما أن الحصول على الائتمان يجب أن يكون معطى بضمانات منظمة قانونيا فالبنك عندما يقرض فهو يريد ضمانا أن ما اقرضه سيستعيده،وهذا أمر طبيعي بل واجب على البنك لان الأموال التي يقرضها هي أموال الناس الموكلة إليه،ولابد أن يعيد الأمانات إلى أهلها يوما ما.
- **الظروف الاقتصادية :** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب الائتمان على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة،فقد تتوافر الصفات الأربعة السابقة في طالب الائتمان ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير منطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف الخاصة إذا كان الائتمان طويل الأجل.

المبحث الثالث : الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الأول : ماهية البنوك التجارية الجزائرية.

قد أوردت كتب الاقتصاد و النقود و البنوك عدة تعريفات للبنوك التجارية وأبرزها وأكثرها قبولا ما يلي:

- يمكن تعريف البنوك على أنها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي ودعم الاقتصاد القومي كما تباشر عملية تنمية

الادخار و الاستثمار في الداخل والخارج و المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[17].

- البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنويين) تحت الطلب أو لأجل وتستخدم هذه الودائع في فتح حسابات و القروض لغرض الربح[18]؛
- وتعرف أيضا بأنها المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي،وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[19]؛
- البنوك التجارية هي منشآت مالية تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو الآجال وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي [20] .

المطلب الثاني : أهم موارد البنوك التجارية الجزائرية.
وتنقسم إلى[21]:

1- الموارد الذاتية : تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله وتشمل ما يلي:

- **رأس المال:**وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ولا يشكل رأس مال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم،ومع ذلك فهو مؤشر لمثانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحظى بها في الدوائر المالية.
- **الاحتياطات :** هي مبالغ تكونت على مر الزمان تكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال وتنقسم إلى:
  - الاحتياطي القانوني : يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا، أي يجب على إدارة البنك التجاري ملزما بتكوينه كاحتياطي و ذلك لدعم مركزه مالي وبناء سمعة طيبة له؛

[17] طارق طه ، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ،2007 ، ص11
[18] سليمان بودباب ، اقتصاد النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان ،1996 ، ص113 .
[19] عبد الفقار حنفي ، الأسواق والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2000 ، ص24
[20] حسن خلف فليح ، النقود و البنوك ، علم الكتب الحديثة الأردن ، الطبعة الأولى ،2006 ، ص323 .
[21]ضيف خلاف ، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ـ وكالة أم البواقي 2000- ص 30-32

- الاحتياطي الخاص : يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

- **الأرباح غير الموزعة :** وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه ، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقرير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف فالأرباح الغير موزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية سواء أكانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي و تغطية الخسارة.
- **المخصصات :**و يقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية،بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها و مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية ومخصصات امتلاك الأصول الثابتة.

2- الموارد غير الذاتية :وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين ، وهي تمثل نسبة الأكبر من الإجمالي موارده وتشمل ما يلي:

- **الودائع :** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية ، وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك ، تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدمها لتقديم القروض ويمكن التمييز بين عدة أنواع من الودائع :

- الودائع الجارية : وتسمى أيضا بودائع تحت الطلب ، وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته بدون سابق إنذار ، وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية ، كأن يكون مقدار العملة الجارية كبير بالعملة الصعبة ؛
- الودائع لأجل : وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع ، لقاء حصوله على فائدة؛
- الودائع بإخطار : وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخبار البنك بفترة تحدد عند الإيداع و بالمقابل يدفع منها إلا بعد إخطار البنك فائدة على هذه الودائع؛
- ودائع التوفير : وتسمى أيضا الودائع الادخارية،وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص ويتحمل صاحب هذا النوع على فوائد محددة.
- الحسابات المدينة للبنوك الأخرى : وتشمل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى ، وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على موارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماته المختلفة؛

- الإقراض من البنك المركزي : تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي إذا ما عرضتها مشكل في سيولة ، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لها تقرضه من مبالغ،كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات .

المطلب الثالث : منح القروض في البنوك التجارية الجزائرية.

تلعب القروض البنكية دورا هاما في الحياة كونها تمثل أهم أداة تمويل لأشخاص الطبيعيين و المعنويين وكذلك باعتبارها الأداة الرئيسية التي تستعملها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها وتنقسم إلى[22]:

1- القروض حسب النشاط الاقتصادي : إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في:

- **القرض الاستثماري :** هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية ، بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية و تقنية ومن هنا يتضح انه القرض الاستثماري طويل الأجل لان إيراداته تستحق في الآجال الطويلة.
- **القرض التجاري :** يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي و الخارجي ، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية ، من اجل تمويل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الأولية ودفع الأجور العمال... الخ زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر حيث تقوم المصارف بشراء السندات و الأسهم المطروحة في السوق في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما يكون هذا القرض القصير الأجل.
- **القرض الاستهلاكي :** نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من اجل إنفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات وغيرها من السلع المعمرة ، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة وطبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية.

2- قرض حسب الفترة الزمنية:

- **القروض طويلة الأجل و المتوسطة :** يقصد بها القروض التي تريد أجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة ، ويمنح هذا النوع لتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع و المشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة .

[22] لوراتي إبراهيم ، القروض البنكية وإجراءات منحها ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ،ص200 -202 .

- **القروض القصيرة الأجل** : هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة،و يستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية و الزراعية الأمد،كما تمثل القروض القصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية،لأنها ذات عائد سريع ومخاطر اقل ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:
- **القروض العامة :** سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالي ، ليست موجهة لتمويل أصل معين،وتسمى أيضا بقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتتكون من:

ـ تسهيلات الصندوق؛

ـ السحب على المكشوف؛

ـ قروض موسمية؛

ـ قروض الربط.

- **القروض الخاصة :** تعتبر الخاصة غير موجهة لتمويل الأمور المتداولة بصفة عامة ، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض نذكرها فيما يلي:

ـ تسبيقات على البضائع ؛

ـ تسبيقات على الصفقات العمومية؛

ـ الخصم التجاري.

- **القروض بالالتزام :** إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون،وإنما تتمثل في ضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى،أي أن البنك من لا يعطي نقود ولكن يعطي ثقة فقط،ويكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق ، وفي هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي :
  - الضمان الاحتياطي ؛
  - الكفالة؛
  - القبول .

3- القروض من حيث الضمان:

- **القروض بدون ضمانات:** عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل و التزامهم بمقتضيات الاتفاق و مراكزهم المالية القوية ، ويمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا انه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر.
- **القروض بضمانات:** معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة باسم " ضمانات تكميلية " لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة،ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجا في الميدان المصرفي و ياخد عدة أشكال:
  - قروض بضمان بضائع؛
  - قروض بضمان أوراق مالية؛
  - قروض بضمان رهن عقاري؛
  - قروض بضمان المحلات التجارية و الصناعية.

خلاصة الفصل :

لقد تطرقت في هذا الفصل إلى تقديم مفهوم شامل عن البنوك بصفة عامة وأنواعها وأهدافها حسب الفئات المستهدفة أو المراد إرضائها أما المبحث الثاني فقد أردت أن تكون كأرضية للدخول في الموضوع من خلال التطرق أولا إلى وظائف البنوك ثم تخصصت لنتحدث عن وظيفة منح الائتمان (مفهومه ومعايير منحها)، وبالتحدث عن البنوك التجارية الجزائرية (مفهومها و مواردها) وعن منح القروض فيها إذ انه لا يوجد أي قرض لا يرافقه مخاطر وذلك مهما كانت الضمانات المقدمة وهذا ما ركزت عليه في المبحث الأخير من خلال التحدث عن المخاطر البنكية بصفة عامة وخطر القرض بصفة خاصة وهذا ما يستدعي من البنوك دائما البحث عن أساليب وقائية للتقليل من هذه المخاطر وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني:

مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية وطرق قياسها

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر من أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام المصرفين و الباحثين ، نظرا لما تواجه البنوك من عقبات إذا أصبحت تتخذ طابعا عالميا،كل ذلك ناتج عن تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك نع زيادة تعقيداتها ومن أهمها الائتمان الذي يمثل المصدر الأساسي للازمات مالية التي تواجهها البنوك والتي تسعى جاهدة من اجل التحكم بها و التخفيف منها،إذا البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر في دول العالم المختلفة و التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالأخص المخاطر الائتمانية.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة مخاطر الائتمانية يحظى بتركيز واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص بهدف صياغة ورسم استراتجيات خاصة لدراسة ظاهرة تزايد حدة المخاطر الائتمانية و التحكم فيها بشكل سليم وكفؤ.

من هذا المدخل سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثاني: طرق قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الثالث: إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

المبحث الأول : مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

في هذا المبحث تم إعطاء فكرة عن الإطار العام للمخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى المتعلقة بالبنك، وبالحديث عن المخاطر فانه لابد من الحديث عن المبادلة بين المخاطر الائتمانية و العائد الذي سيحققه المقرض أو مانح الائتمان وما هذا ما تطرقنا إليه.

المطلب الأول : مخاطر الائتمان و مخاطر البنكية أخرى.

1 ـ تعريف مخاطر الائتمان : لمخاطر الائتمان مجموعة تعاريف نذكر منها[23]:

هي احتمالية إخفاق العملاء المصرف المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف ، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها ، أي هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف في الموعد المحدد.

- مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد ، كما انه ياخد أسماء ، أو أشكال مختلفة ، مخاطر الطرف المقابل (في المعاملات في الأسواق المالية والبنوك)، ومخاطر الإفلاس؛
- مخاطر الائتمان تعني عدم تسديد الدين بأكمله أو لجزء منه أو الفائدة المستحقة عليه في التاريخ المحدد لذلك ، وعليه فان المخاطر الائتمانية ترتبط بصورة مباشرة بعملية سداد الذي المستحقات في التواريخ المحددة لها.

2ـ صور مخاطر الائتمان :

هناك صور مختلفة للمخاطر الائتمانية هي كما يلي [24]:

أ ـ المخاطر المتعلقة بالزبون : إن هذا النوع من المخاطر ينشا بسبب سعة الائتمانية للزبون ومدى ملاءته المالية و سمعته الاجتماعية ووضعه المالي وسبب حاجته للائتمان و الغرض من هذا الائتمان.

ب ـ المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون : إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه الزبون إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية و الإنتاجية و التنافسية لوحدات هذا القطاع.

ج ـ مخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله : تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعية كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.

---

[23] لعروسي قرين زهرة ـ بوقره رابح ـدور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية مرجع سبق ذكره ـ ص299

[24] لعروسي قرين زهرة ، بوقره رابح ، مرجع سبق ذكره ، ص299 ـ 300 .

د ـ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة : ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع و السياسة و الاجتماعية و القانونية ، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا و تنخفض في ظل ظروف الرواج و الازدهار كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر ولاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

ه ـ مخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف : وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطل على متابعة الائتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

و ـ **المخاطر المتصلة بالغير :** وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الائتمان و البنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.

المطلب الثاني : الموازنة بين العائد و المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية[25].

تواجه الإدارة عدد من التحديات في إدارة هذه الأنواع من المخاطر ، خاصة الموازنة بين تكلفة مصدر الأموال ودرجة الخطر التي يسببها. فالتكلفة المنخفضة لمصدر التمويل ، ممكن أن تنطوي على احد المخاطر السابقة.وبالتالي يقع على الإدارة اختيار مزيج الأموال الأمثل والذي يحقق تفضيلات الملاك ، وذلك بناءا على درجة الخطر والتكلفة لكل مزيج من الأموال عند إضافة مصادر أموال جديدة.

المطلب الثالث : مخاطر استخدام الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

بالتأكيد فان الائتمان في حالة استخدامه يمكن أن يؤدي إلى مشاكل عديدة لكل من المؤسسات ، المستهلكين و المجتمع. وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على المخاطر التي تنجم عن استخدام الائتمان وهي [26]:

1 ـ مخاطره على المستهلك : إن استخدام معاملات الائتمان من قبل المستهلك من دون استخدام الحكمة و الخبرة يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. فان الاستخدام المفرط للائتمان قد يجعل بعض المستهلكين غير قادرين على إعادة تسديد الأموال المقترضة أو القيام بدفعات غير منتظمة للبائع (المقرض). وان محاولة استخدام الائتمان بشكل سيء قد يؤدي إلى إفلاس المستهلك ، خسارة الملكية و مركز ائتماني ضعيف.

[25] حليمة محمد الشريف ـ إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك دراسة حالة المجمع الجهوي الاستغلال ـ أم بواقي ـ كلية علوم اقتصادية و تجارية و تسيير ـ ص 24-25

[26] حليمة محمد شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص 26-27

2 ـ مخاطره على البنوك : يجب على البنوك أن تكون متأنية أيضا عند استخدامها للائتمان وتمديده ، فان تم استخدام الائتمان من قبل عدد كبير من الزبائن لشراء السلع وخدمات ، وإنهم لم يدفعوا كما تم الاتفاق عليه،فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع احتمالات الخسارة ، وواحد من أكثر الأسباب أهمية لفشل نسبة كبيرة من البنوك يعود إلى عدم قدرتها لتنفيذ سياسات ائتمانية جيدة .

3 ـ الحاجة إلى التعليم : مما تقدم بدا واضحا بان على كل من مقدمي ومستخدمي الائتمان أن يكونوا متأنين في التعامل مع الائتمان.

فان الائتمان تزايد في أهميته حتى أخد يبدو بأنه قد حل محل النقود كوسيط للتبادل،وان كل واحد مثل المستهلكين و البنوك بحاجة إلى التعلم المرتبط بالائتمان كجزء مهم من نظامنا الاقتصادي.

المبحث الثاني : طرق قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية.

في ظل هذه الظروف تعمل البنوك بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في التنبؤ بمخاطرة القرض كالتحليل المالي، في حين تستخدم مختلف البنوك العالمية بعض الطرق الإحصائية الحديثة والمساعدة في اتخاذ القرارات والتي حققت نتائج مشجعة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان.

1ـ التحليل المالي[27]**:**

1ـ **تعريفه** : بمكن تعريف التحليل المالي على انه دراسة وضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة خلال وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات تقييم أداء المؤسسات الصناعية التجارية في الماضي والحاضر.

كما يعرف التحليل المالي على انه مرحلة دراسة وتشخيص حالة المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية. أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية .

2ـ أهميته : يعد التحليل المالي أداة لتفسير القوائم المالية وبيان العلاقات بين مضمونها و مدلولات الأرقام فيها، ويساعد التحليل المالي في:

- توفير المعلومات اللازمة لتقييم المصرف،مركزه المالي وهدى فعالية أنشطته؛

[27] محفوظ أمال ، عطوري وردة ـ تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية ـ دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي ، وكالة بويرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ص 71-72

- يساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في المصرف ومدى كفاءتها في تحقيق عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها؛
- يساعد في تحديد نقاط القوة في المصرف ، ومن ثم يستطيع المصرف بناء خططه المستقبلية ، وتحديد نقاط الضعف يساعد المصرف في ترشيد قراراته الإدارية؛

3- استعمالاته : يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعماله لخدمة أغراض متعددة أهمها:

التحليل الاستثماري:تحليل الاندماج والشراء ، تحليل تقييم الأداء (تقييم الربحية والتوازن المالي و السيولة)، ولكن أهم تحليل بالنسبة لنا هو التحليل الائتماني.

- التحليل الائتماني : يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، و تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى أدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2- تحليل القوائم المالية : إن استعمال أدوات تحليلية معينة يمكن أن يساعد بفعالية في تحليل القوائم المالية ، ويحدد طريقة عمل المنظمة و كيفية سيرها ويركز الاهتمام على المناطق الحرجة التي تحتاج إلي العناية و التحسين وهذه الأدوات تتلخص في الأتي:

المقارنات:

القوائم المالية هي أساسا مستندات تاريخية جامدة توضيح البيانات و المعلومات المرتبطة فقط بفترة زمنية محددة ، وبالتالي يجب مقارنة بيانات القوائم المالية مع نتائج الفترات الأخرى.

النسب المالية:هي لقياس وتقييم تقدم المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ومقاصدها،ومركز المؤسسة المالي عادة يشمل اعتبارين:

- قدرتها على البقاء بسيولتها النقدية قصيرة الأجل ؛
- عملها على تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية قياسا على نتائج إدارة أصولها وربحيتها .

التحليل الراسي أو العمودي:

يركز هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في قائمة المركز المالي وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفين،وهذا يعني أن إجمالي الأصول والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساوي ، الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب أخر.

التحليل الأفقي:

يوضح هذا التحليل مدى النمو الحاصل في فقرات قائمة المركز المالي وكشف الدخل لفترات زمنية قد تكون لسنوات سابقة أو لسنة الأساس ، أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسبة النمو أو الانخفاض في المركز المالي للشركة و إيراداتها ، ويطلق عليه في بعض الأحيان بالتحليل المتحرك ، لأنه يركز على معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية .

المطلب الثاني : تحليل الاستخدام النسب المالية.

يعتبر التحليل المالي طريقة كلاسيكية في عملية التقييم وهو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على المعلومات تستعمل في تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية.[28]

أولا :مفهوم النسب المالية:

- يعتبر التحليل المالي بالنسب المالية من أقدم واهم وسائل المستخدمة في دراسة المركز المالي و الائتمان للمشروعات والحكم على نتائج أعماله؛
- تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين ، إما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرين بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات أو واحد من كلاهما؛
- وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد إن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للشركات؛
- كما تعرف السب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية ، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها ، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.

ثانيا : أنواع النسب المالية :

[28] عباس محمد الامين ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، جامعة بومرداس ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ص 38-41.

تستخدم النسب و المؤشرات المالية لدى البنوك التجارية من اجل إيجاد الارتباطات و التأثيرات فيما بين عناصر استخدامات ومصادر أموال هذه البنوك وكذلك إبراز التغيرات التي تحصل على النسب لنشاط البنوك التجارية خلال الفترات الزمنية.

أ. **نسب السيولة :** نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر الأقرب إلى السيولة من اجل معرفة إن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال التزاماته . وتهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على مدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها وتحصيل الذمم ومن نسب السيولة نجد:

1 ـ نسب السيولة العامة : توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة أن تكون سيولة المؤسسة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة وتحسب كما يلي:

$$\text{السيولة} = \frac{\text{الاصول المتدولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

2 ـ نسب السيولة المنخفضة : تستخدم هذه النسبة لتفادي النقص المرتبط بنسبة السيولة العامة وثم استبعاد المخزون من هذه النسبة باعتباره العنصر الأقل سيولة بالإضافة إلى كونه يمثل اكبر حصة من الأصول المتداولة وتحسب كما يلي :

$$\text{النسبة السيولة المنخفضة} = \frac{\text{الأصول المتداولة ـ المخزون}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

3ـ نسبة السيولة الجاهزة : توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل،وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون ، وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزءا من الذمم ، أم هي مجبرة على بيع البعض.

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{السيولة النقدية}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$$

أ. **نسب النشاط :** وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها و تشمل ما يلي:

1 ـ معدل دوران الأصول الثابتة : توضح هذه النسبة مدى مقدرة البنك على تحقيق الاستفادة من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح البنك و تحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

2 ـ معدل دوران المخزون : تشير هذه النسبة إلى عدد تصريف المخزون لدى الشركة ، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المتوسط المخزون}}$$

3 ــ معدل دوران إجمالي الأصول:توضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول:

$$\text{معذل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط اجمالي الاصول}}$$

4 ـ معدل دوران المدينين : توضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في البنك وكلما زادت هذه النسبة زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح البنك وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الاجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}}$$

5 ـ معدل دوران الدائنين : يجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات لبى قيمة المشتريات ، ويكون في صالح البنك زيادة معدل دوران الدائنين وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الاجلة}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}}$$

6 ـ متوسط فترة التحصيل : تمثل الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة كما أن طول هذه الفترة يضع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة وتحسب كما يلي :

7 ـ متوسط فترة السداد : هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين وتحسب كما يلي :

$$\text{متوسط فترة السدادة} = \frac{\text{حسابات الدائنين}}{\text{متوسط المشتريات اليومية}(\text{صافي المبيعات السنوية} \div 365)}$$

8 - فترة التخزين : يوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{فترة التخزين}}{365}$$

ج - نسب المديونية : تساعد هذه النسب على تحقيق أمرين هما:

_ إنها تعتبر مقياسا لمدى اعتماد المؤسسة على أموال العملاء في تمويل احتياجاتها؛

_إنها تعتبر مؤشر للمخاطر المالية.

1 - نسبة التمويل الدائم : تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة الصافية}}$$

2 - نسبة التمويل الذاتي : وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

د. نسب المردودية : المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها و ينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية و من بين نسب المردودية ما يلي:

1. نسبة المردودية المالية :

$$\text{النسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times 100}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2. نسبة المردودية الاقتصادية : تعتبر هذه النسبة نسبة أفضل لقياس ربحية العمليات ، وتحسب كما يلي :

$$\text{النسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الاقتصادية} \times 100}{\text{مجموع الأصول}}$$

3. **نسبة المردودية التجارية معدل دوران الأصول الثابتة :** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

$$\text{النسب المردودية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية} \times \mathbf{100}}{\text{الأصول}}$$

المطلب الثالث : الطرق الحديثة لقياس مخاطر الائتمان.

الطرق الكلاسيكية غير كافية لوحدها لتقدير مخاطر الائتمان ، لذلك وجدت الطرق حديثة تعمل على تقدير المخاطر وهي[29]:

أولا: طريقة القرض التنقيط:

أ. تعريفها:

تعرف على انها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة لكل زبون تعبر عن درجة الملائمة المالية :

طريقة تنقيط الزبائن هي تقنية إحصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم تنقيط أين تعبر كل درجة من هذا السلم عن مخاطرة معينة للقرض (ضعيفة ، متوسطة،كبيرة)،و المشكل هو تحديد المعلومات الخاصة بالزبون والتي يمكنها التعبير إلى حد ما عن ملائمته ، إذ تعطي لكل معلومة معاملا خاصا بها حسب أهميتها ثم توضع النقطة النهائية المحصلة و الخاصة بالملائمة المالية للزبون في سلم التنقيط و مقارنتها بالنقطة الحرجة لهذا السلم المحسوبة مسبقا،ومن هذه المقارنة يسهل للبنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه.

ب. أهدافها:

تسعى طريقة التنقيط إلى استجابة لثلاثة أهداف هي:

- تخفيض خطر الخسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو احد الوظائف الأساسية للبنوك بما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسيرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

ج. مزايا وعيوب طريقة التنقيط :

من مزايا طريقة التنقيط ما يلي :

- تمكن الطريقة من دراسة مجتمع ذو حجم كبير؛
- تقوم بجمع المعلومات الضرورية وتركيبها لإعطاء نتائج دقيقة؛
- السرعة في اتخاذ القرار و الإجابة السريعة لطلبات ملفات القروض؛
- انخفاض تكلفته.

ومن عيوب طريقة التنقيط :

[29] عباس محمد ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ،ص43- 47.

مشكل الزمن :دالة التنقيط ونتائجها غير قابلة لاستعمال بعد مرور فترة زمنية نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية التي تؤثر على حالة المؤسسة ، كما أن المعلومات التابعة للنسب والعتبة المحددة لترتيب المؤسسات قد تتغير كذلك ، لذلك فقبل استعمال دالة التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات تكون وضعيتها معروفة (جيدة أو عاجزة).

ثانيا : طريقة نظام الأخصائيين (الخبراء) :

ويمكن تعريف نظام الخبير على انه نظام يستخدم الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول لبعض المسائل الصعبة والتي لا يمكن حلها إلا من طرف أشخاص لديهم الخبرة الكافية في حله .

ويمكن تعريفه كذلك على انه برنامج مطور لقيادة التحاليل المالية بصفة الية حيث يحسن ويطور بصفة دائمة ،هدف نظام الخبير هو توفير الذكاء الاصطناعي وتقربيه من الذكاء البشري . ويتكون نظام الخبير من :

المعرفة : إن العقل المدبر ، لنظام المنظم على شكل قواعد ،تحتوي على مهارة الخبير في ميدان مدروس حيث إن القاعدة المثلي في ميدان الخبرة ليست راجعة فقط لسلسلة من الأعمال البسيطة ، بل قواعد الإجراءات و العلاقات مثلا إذا كان رقم الأعمال مرتفع و معدل الهامش الصافي مرتفع بالنسبة للمعدل النظامي فالمؤسسة ذات كفاءة .

قاعدة التنفيذ : هي قاعدة تحتوي على مجموعة من المعلومات الكمية المستخرجة من الدفاتر المحاسبية المالية ، تمثل هذه المعلومات معطيات للمشكل المطروح على أساس هذه القاعدة يقوم الخبير بتشغيل ذكائه بواسطة محرك الاستبدال .

محرك الاستبدال : يعرف على انه مجموعة قواعد الاستدلال المنشطة للمعلومات والمعارف الموجودة في القاعدة المعرفة للوصول لحل المشكل المطروح .

ولتطبيق طريقة نظام الخبرة يؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات النوعية (إستراتجية نوعية المسيرين) ، وتطبق إجراءات عمل نظام الخبير على كافة العينة المهمة في نشاط المؤسسة ، حالة الاقتصادية المالية (ركود أو نشاط) وحجم المؤسسة .

مزايا و عيوب نظام الاخصائيين:

أ. **المزايا:**

- تسهيل عملية اتخاذ القرار في اقل وقت ممكن.
- نظام الاخصائيين يسمح بربح الوقت.
- يمكن من إضافة قواعد جديدة لقاعدة المعارف،ـ و يستطيع أن يتلاءم مع مميزات مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب. العيوب:

- يؤدي هذا النظام إلى تطبيق نفس القوانين لكل القطاعات مهما كان حجمها ، فلا يأخذ بعين الاعتبار القطاع.
- لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر النوعية مثل إستراتيجية المؤسسة أو مدى كفاءة المسيرين.
- قوانين نظام الاخصائيين و قواعده معدة من طرف أخصائي و ذلك حسب تجربته و رأيه الخاص ربما يكون هذا الرأي مخالف لرأي أخصائي أخر.
- قلة هامش الربح الناتجة عن استعمال هذه الأنظمة نظرا لارتفاع تكلفة استعمالها.

ثالثا : طريقة نظام الترتيب **rating** و طريقة نظام نقاط المخاطرة:

أ. طريقة نظام الترتيب:

كلمة انجليزية تحمل في مضمونها فكرة التقييم و الترتيب ، حسب معايير و مقاييس و درجات معطاة ، أي أنه نظام لتقييم الخطر المرتب بالالتزامات ، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة و خصائص الالتزام.

نظام الترتيب هو تقنية تسمح بترتيب الزبائن حسب درجة الخطورة ، أي من الزبون الذي يمثل أقل مخاطرة ، بالنسبة للبنك إلى الزبون الذي يمثل أكبر مخاطرة ، و يفضل هذا التدرج في ترتيب الزبائن ، يتمكن الصيرفي من وضع الزبون في الرتبة التي تناسبه ، أن هذه الطريقة تسمح بمقارنة وضيعة الزبائن فيما ينهم و معرفة خطورة كل واحد منهم بفضل نظام الترتيب ، و بالتالي تسهيل أخذ القرار.

1. مزايا نظام الترتيب:

يمكن الترتيب من مقارنة المخاطرة التي يمثلها الزبون بالنسبة للزبائن الباقين ، ففي حالة كون الوضعية الاقتصادية متدهورة ، فإن خطر عدم تسديد القروض للزبائن ، يكون كبير ، لذلك فإن هذه الطريقة تسمح للزبون الذي يمثل أقل مخاطرة ، الحصول على قرض.

2. عيوب نظام الترتيب:

- لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة و قدرات مسيرتها.
- لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية.

ب. طريقة نظام نقاط المخاطرة:

تتمثل طريقة نظام المخاطرة في تقدير بعض العناصر الخاصة بالمؤسسة ، وذلك بإعطائها علامة.أساس هذه الطريقة هو تقدير مخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة ، عادة ما

تكون عناصر نوعية. لإعادة نظام نقاط المخاطرة يجب أولا اختيار معايير قياس المخاطرة ، حيث أن هذه المعلومات تجمع حسب أهميتها ، تكلفة الحصول عليها و كذا سهولة الحصول عليها بعد ذلك ، يفترض إنشاء ما يسمى بشبكة التقدير **grille de conation**.

1. **مزايا نظام نقاط المخاطرة:**

- التلاؤم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها ، بإدخال عدة عناصر (مالية أو لا) كالمحيط الاجتماعي ، مستوى المعيشة ، تنظيم الإنتاج ، أدوات التسيير المستعملة.
- الاعتماد على التجربة المحصلة من طرف المكلفين بالبيع في الميدان.
- إمكانية مسايرة المعطيات و جعلها حالية.

2. **عيوب نظام نقاط المخاطرة:**

- فعالية هذه الطريقة تعتمد كليا على المعايير المختارة للأخطار.

رابعا: طريقة شبكة العصبونات و التحليل العصبوني:

طالما أراد الإنسان أن يجعل الآلة ذكية قادرة على التفكير و الاستنتاج ، و بما أن الذكاء و التفكير ينبعان من العقل البشري ، اتجه العلماء و الباحثون إلى دراسة العقل و كيفية أدائه لاختراع نماذج تقوم بتقليد بعض وظائف العقل ، و بالتحديد تقليد شبكة العصبونات البشرية. حيث أن العقل البشري مكون من مجموعة من عصبونات تترابط و تنظم ذاتيا بشكل يسمح لها بالتعلم و تخزين المعلومات و استعمالها عند الحاجة.

تنتمي شبكة العصبونات إلى فرع التقنيات المسماة بتقنيات الذكاء الاصطناعي ، و هي فرع من فروع الإعلام الآلي ، يهتم بكيفية تقليد الآلة للعقل البشري ، و لقد ظهرت لأول مرة في الخمسينيات ، و تواصلت الأبحاث إلى أن اخترعت أول شبكة عصبونية على شكلها الحالي و سميت بشبكة **WISARD**باختراعهم لشبكة العصبونات ، أراد العلماء تمكين الآلة من تقليد بعض وظائف العقل البشري و تحليله للمشاكل المطروحة ، هذه التقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري و كيفية أدائه ، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السالفة واستعمالها لحل مشاكل جديدة.

أ. **مزايا و عيوب طريقة التحليل العصبوني:**

1. **مزايا طريقة التحليل العصبوني:**

- سهولة في التطبيق.
- إمكانية التعميم.
- القدرة على التلاؤم.

- نظام يتعلم بنفسه (بما أن شبكة العصبونات تستمد قاعدتها من الأمثلة ، و تستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل) .

2. عيوب طريقة التحليل العصبوني:

- تتطلب كفاءات خاصة ليست في متناول الجميع.
- إعطاء النتائج دون تفسير الأسباب (تعطي الشبكة نتيجة مباشرة و لا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي تم الاعتماد عليها للحصول على هذه النتيجة) .
- استعمال معطيات قديمة.
- مع الوقت تتغير الاقتصادية أو وضعية المؤسسة ، و بهذا تتغير معها النسب المعمول بها لقياس المخاطرة ، و نظرا لتغير هذه الوضعية ، تصبح شبكة العصبونات غير فعالة.

المبحث الثالث : إدارة و تسيير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

أردنا من خلال هذا المبحث دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل كونها نظام رقابي للمخاطر المصرفية، وبالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر،إلا انه ياخد دائما الاحتياطات الأزمة لكي يتجنبها وذلك من خلال وقاية والمعالجة لهذه المخاطر الائتمانية وهو ما سنتناوله.

المطلب الأول : إدارة مخاطر الائتمان وفق لجنة بازل[30].

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر سويسرا و لكسمبورغ تحت إشراف بنك التسويات الدولية و ذلك بعد حدوث انهيار لبعض البنوك في السبعينيات و ظهور مخاطر لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر السيولة و زيادة حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث و زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها و تعثر بعض هذه البنوك و انتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم ، و تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- تقرير حدود الدنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل

[30] عباس محمد الأمين ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره،ص 48-56.

المعروفة باسم "بازل الأولى" و الواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر ، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس المال كل البنوك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها.

و في عام 1988 أقرت لجنة بازل معيار موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكفاية البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، و أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 كحد أدنى و على الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992.

و قد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها **peter cooke** الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة كوك أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوروبي.

نسبة كوك =الأموال الخاصة /مجموع الأصول

لقد استهدفت جهود لجنة بازل الأولى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

1. المساعدة في تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي و ذلك عن طريق :
   - تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالمصارف.
   - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.
   - تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.
2. الحد من أثار المنافسة الغير العادلة ، و التي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من سلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة.

كما انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب الأساسية أهمها:

أ. التركيز على المخاطر الائتمانية حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في عين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما و لم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة و مخاطر سعر الصرف و مخاطر الاستثمار في المالية ؛

ب. تعميق الاهتمام كفاية المخصصات الواجب تكوينها حيث تم تركيز اهتمام على نوعية الأصول و مستوى المخصصات التي يجب تكوينها أو الديون المشكوك في تحصيلها

و غيرها من المخصصات ، و ذلك لأنه لا يمكن تصور أو يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه مخصصات الكافية في نفس الوقت الضروري كفاية المخصصات أولا ثم بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال. تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية ، المجموعة الأولغز متدنية ، و تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية **OECD** يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا ، المملكة العربية السعودية ، و أما المجموعة الثانية تضم دول العالم ، و قد اعتبرت ذلك مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى .

ت. وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

جدول رقم (2-1) : يوضح أوزان المخاطرة المرجحة لأصول حسب نسبة بازل.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	- النقديات؛ - المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية و المطلوبات بضمانات نقدية و بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات المطلوبة أو المضمونة من حكومات و بنوك مركزية في بلدان OCDE.
10**%** إلى 50**%**	- القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام.
%20	- القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية و بنوك دول منظمة OCDE.
%50	- القروض المضمونة برهنات عقارية مشغولة أو التي ستشغل من قبل المقترض.
100**%**	- القروض الممنوحة للقطاع الخاص؛ - جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية؛ - القروض الممنوحة من خارج دول منظمة OCDEو يتبقى عن استحقاقها ما يزيد عن عام؛ - القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية؛ - مساهمة في شركات أخرى؛ - جميع الموجودات الأخرى.

المصدر : سليمان ناصر ، مداخلة في ملتقى بعنوان اتفاقية بازل و تطبيقاتها في البنوك الإسلامية جامعة الأمير قسنطينة ، 19-20 مارس.

الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية ، و معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية كما يلي:

جدول رقم (2-2) : يوضح معاملات تحويل الائتمان للتعهدات خارج الميزانية.

معامل تحويل الائتمان	الأدوات
%20	- التعهدات قصيرة الأجل ، ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندة المضمونة بشحنات البضاعة.
%50	- تعهدات مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان ، تنفيذ عمليات ، مقاولات أو توريدات) .
%100	بدائل الائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون مثل خطاب الائتمان التي تستخدم كضمان مالي للقروض و الأوراق المالية؛ اتفاقية البيع و إعادة الشراء و عملية التنازل عن الأصول التي يحمل البنك فيها مخاطر الائتمان.

المصدر: لعراف فايزة ، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة مسيلة ، 2010، ص 59.

و مكونات رأس المال المصرفي حسب متطلبات توصيات لجنة بازل.

قسمت لجنة بازل رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين : 2

1. رأس المال الأساسي:

و يشتمل على الاحتياطات المعلنة و الاحتياطات العامة و القانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة.

2. رأس المال التكميلي:

حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + أوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

و بهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية) / مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة الخطر $\geq$ 8%

و أجريت اتفاقية بازل الأولى بعض التعديلات في سنة 1995 و هي:

أ. في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل أشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس مال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك.

ب. كما وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس مال اللازم لمقابلة مخاطر السوق و التي تختلف من بنك إلى أخر كما تم إصدار ورقة مصاحبة

تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية و الأداء الفعلي قيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال .

ت. إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 و الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن المناقشات و الملاحظات التي وردت للجنة بازل أصفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية ، و من أجل ضمان حد أدنى من الحيطة و الحذر و الشفافية و التماشي مع اشتراطات رأس مال على مستوى جميع البنوك، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية و النوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية و من بين هذه المعايير:

- ضرورة حساب المخاطر اليومية؛
- استخدام معامل ثقة 99%أبقت على معدل الملاءة الإجمالية عند 8% كما ورد في اتفاقية بازل الأولى إلا أنها عدلت في مكونات النسبة كما يلي:

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال ، و ذلك لمواجهة جزء من المخاطر السوقية ، و بهذا أصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + احتياطات + الأرباح المحتجزة)، و الشريحة الثانية (رأس المال التكميلي ، و هذا كما هو محدد في اتفاقية 1988 ، و الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين).

و بما أن المخاطر السوقية قد تختلف من بنك إلى آخر فد تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطر ، منها القيمة المقدرة **RISK (value at var)** إضافة إلى مقاييس كمية و نوعية و أخرى.

لتصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر مقاييس المخاطر السوقية} * (12,5)} \geq 8\%$$

و من مساهمات بازل الأولى في إطار كفاية رأس المال بازل و التي تعتبر نقاط القوى لها كالأتي:

- الإسهام في تقوية استقرار النظام العالمي؛

- لإزالة التفاوت في قدرة المصاريف على المنافسة؛
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف؛
- إعطاء فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية و ذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته و عناصره دوليا و بذات الصورة بين دول أخرى أو بين بنك أخر.

و مع ذلك فلم تخلو بازل الأولى من بعض الانتقادات على الرغم من الايجابيات السالفة الذكر ، لم ينجح بازل الأولى في تحقيق جميع أهداف اللجنة و على الرغم من أنه أسهم في زيادة استقرار القطاع المصرفي ، إلا أن التجربة أثبتت أنه لا يزال هناك حاجة تطوير متطلبات رأس المال و نظم الرقابة على المصارف ، و كانت الأزمة المالية في جنوب شرق أسيا و أثرها على المصارف المحلية و الدولية أبرز شاهد على ذلك ، و أهم الانتقادات الموجهة إلى بازل الأولى:

- لم تعد نسبة رأس المال وفق قواعد بازل الأولى مقياسا جيدا للوضع المالي للمصارف في جميع الحالات ، و ذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شاهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير؛
- لم تعالج بازل الأولى مخاطر التشغيلية.

ثانيا : بازل الثانية :

في سنة 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار بازل 2 خاصة بمعيار كفاية رأس مال البنوك ، يحل محل اتفاقية عام 1988 و التي تهدف إلى 2:

- تطوير طرق قياس و إدارة المخاطر المصرفية؛
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب و حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- تطوير الحوار بين مسؤولي البنك و السلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس و الإدارة المخاطر.

المتطلبات الدنيا لرأس المال:

لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8 و كذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل الأولى. و تم إضافة نوع جديد من المخاطر و هي مخاطر التشغيل و قسمت اتفاقية المخاطر إلى قسمين : مخاطر مالية تتمثل في مخاطر ائتمانية و مخاطر السوق و غير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل.

المخاطر الائتمانية وهي التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس الماس أو تلك الخسائر التي تنشأ نتيجة تعثر العميل على السداد.

مخاطر السوق و هي التي تنشأ من الخسائر المحتملة الناتجة عن الخسائر المتعلقة بالإرادات لتغير في أسعار الفائدة و التقلبات في أسعار الصرف و التقلبات في الأوراق المالية و السلع.

مخاطر التشغيل و هي الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الأفراد أو الإدارة العليا أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية.

و طرح اتفاق بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان و هي،الأسلوب المعياري و أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف المتقدم:

- **الأسلوب المعياري:**

و هو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان و يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز و أستاندرد أند بورز و وكالات ضمانات الصادرات ، و يتضمن أسلوب النمطي الضمان و الضامنين و مشتقات الائتمان و معاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة و القروض العقارية بغرض السكن و القروض للشركات الصغيرة و المتوسطة.

- **أساليب التصنيف الداخلي:**

هي أحد أهم الأساليب الجديدة التي قدمتها لجنة بازل 2 و تنقسم إلى قسمين:

الأسلوب الأساسي الداخلي و الأسلوب المتقدم ، حيث يختلف الأسلوب الداخلي عن الأسلوب النمطي اختلافا جوهريا ، حيث أن أساليب التصنيف الداخلي الأساسي يقوم بها البنك و تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك و من ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

جدول رقم(2-3) : يوضح مناهج قياس المخاطر في الدعامة الأولى في اتفاقية بازل 2 .

أنواع المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
أساليب القياس	أسلوب معياري	أسلوب معياري	أسلوب معياري
	الأسلوب الداخلي الأساسي	أسلوب التصنيف الداخلي	الأسلوب الداخلي الأساسي
	أسلوب متقدم		أسلوب متقدم

المصدر : لعراف فايزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

المراجعة الرقابية:

في إطار عملية المراجعة الرقابية في اتفاق بازل 2 لا يهدف فقط إلى ضمان وجود كفاية رأس المال لاستيعاب جميع المخاطر ، و لكنه أيضا لتشجيع البنوك لتطوير و استخدام أفضل الطرق و الأساليب الرقابية و إدارة هذه المخاطر ، و هناك واجبات على البنوك و البنك المركزي القيام بها منها:

1. **البنك:**

- تطوير عمليات التقييم داخلية لرأس المال؛
- وضع أهداف رأسمالية تتناسب مع منظومة المخاطر؛
- التأكد باستمرار من تجاوز الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال.

2. **البنك المركزي:**

- التقييم الدوري و الدائم للتأكد من احتفاظ البنوك بمعدل كفاية رأس المال لمواجهة مخاطرة و التدخل في الوقت المناسب؛
- التدخل السريع لتخفيف المخاطر و الحفاظ على رأس المال.

3. **انضباط السوق :** تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة إلى:

- تحسين و تدعيم درجة الأمان في البنوك و المؤسسات التمويلية و مساعدة البنوك على بناء علاقة متينة مع الزبائن نظرا لتوفر عنصر الأمان في السوق؛

- تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الشفافية و عملية الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن متطلبات رأس المال التي تلزم لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق التقارير السنوية.

ثالثا :اتفاقية بازل الثالثة :

نتيجة للازمة المالية الأخيرة و التي نتج عنها انهيار بنك "ليمان براذر" الأمريكي 15 سبتمبر 2008 اندلعت لأزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية.

اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة و تأتي هذه القواعد الجديدة بعد مرور عامين من انهيار بنك ليمان الأمريكي ، و قبل ثلاثة أيام من حلول الذكرى السنوية لانهيار ، جاءت قرارات لجنة بازل "المكونة من 27 دولة ، في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010 تحت عنوان مقررات بازل 3 في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك و الحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر .

و في الوقت الذي اعتبرت فيه هذه المقررات لمطالب محددة تبنتها مجموعة العشرين ، و التي تم عرضها في لقاء القمة الذي تم عقده في العاصمة الكورية الجنوبية "سيول " في شهر نوفمبر أجل إقرارها ، ثم يتم طرحها على الدول للتصديق عليها بصورة منفردة في غضون فترة لا تتجاوز نهاية عام 2012 ، ثم تدخل التنفيذ في يناير 2013.

برزت لجنة بازل الجديدة لتعالج جوانب الضعف الموجودة في قطاع البنوك قيل حدوث الأزمة المالية ، و تضع الخطو العريضة لمجمعة الإجراءات و التي تهدف إلى :

- تحسين رأس المال و السيولة القليلة المتوفرة للمصارف بين ما تحد من درجة الإقراض المحتمل للمصارف؛
- تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي المالي. و التغلب بمفردها على هذه الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها دون مساعدة الدولة؛
- تقليل المصارف من المخاطر الذي يمثل حزام أمان يحتاجه المصارف يصل إلى 100% في 2019.

- **من قواعد لجنة بازل الثالثة:**

1. زيادة و تعزيز رأس المال بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف حجم رقم رأس مال الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي؛

2. إلزام المصارف برفع قيمة الأسهم المشتركة التي تحتفظ بها ، التي تعد أقل صور رأس المال من حيث المخاطرة من 2% إلى الأصول إلى 7% يذكر أن المصارف سيتعين عليها الشروع في رفع مستويات الأسهم المشتركة عام 2013؛
3. ارتفاع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك منسوبا إلى رأس المال و الأصول المالية عالية المخاطر ، و جاءت النسبة المعلنة في حدود 7% ، منها 4,5% تمثل النسبة الأساسية من رأس المال ، 2,5% إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي قد تتعرض لها الأصول عالية المخاطر ، و كانت النسبة الأساسية السابقة لا تتجاوز 2%؛
4. ترتكز المصارف على جودة و شفافية في رأس المال ، مشيرا إلى أن الشريحة الأولى من رأس المال تتجه نحو تحديد حقوق المساهمين الملموسة.

المطلب الثاني : معالجة مخاطر الائتمان[31].

وأخذا في الاعتبار تنوع وتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض ، فإن البنوك تبذل جهودها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض ، ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان ، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك وذلك عن طريق:

1. **دعم أنظمة العمل :**

لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من تمويل مصادر سداده والضمانات المقدمة ، هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها ، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء ، واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

وغني عن البيان أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرض ، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة ، يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية.

2. **الحد من التوسع الائتماني :**

يؤدي التوسع إلى تحقيق المزيد من الأرباح ، ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان ، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية ، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض.

3. **اقتسام المخاطر مع الغير :**

[31] بن فرحات كريمة، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي بنكي ص 22-24.

وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى ، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته.

وقد عرفت حديثا القروض المشتركة التي يقدمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية بحصة تتماشى مع ظروفه وسياساته الائتمانية ، وذلك لتفادي المخاطر التي تنجم عن تصدي بنك واحد لتمويل قرض كبير ، فالمخاطر تقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد على عدد من المقترضين ، تتنوع أنشطتهم وتتفاوت ظروفهم.

4. **الحصول على الضمانات :**

قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات ، لتدعيم مركزه المالي ، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها ، إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها ، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسبا حتى يكون جدى ا ر بمنح القرض .وتأخذ هذه الضمانات صورا مختلفة منها الضمانات العينية كطلب رهن عقاري أو رهن أو ا رق مالية...إلخ، ومنها الكفالات الشخصية مثل كفالة أحد الشركاء أو المديرين...إلخ.

5. **التأمين على الضمانات :**

تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدها جزئيا أو كليا ، ومن أمثلتها أخطار الحريق والسرقة.

وخيانة الأمانة والضياع والتلف...إلخ ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها ، أو يقوم البنك بنفسه في حالة ت ا رخي المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين. كما تقوم البنوك من ناحيتها بإجراء[32] المتغطيات التأمينية على مبانيها و خزائنها ومخازنها التي تحتفظ فيها ببعض الضمانات المقدمة من العملاء ، لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول

المرهونة لصالحها.

6. **تأمين الائتمان** :وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

أ.التأمين ضد إعسار المدينين :

تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم ، وقد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون ، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق ، أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع

عمليات البيع الأجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين ، وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة بالذات .وبطبيعة الحال يختلف مقدار قسط التأمين في كل حالة لتفاوت الم ا ركز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان ، وتبعا لنوع النشاط والحالة الاقتصادية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية.

[32] بن فرحات كريمة ، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ، مرجع سبق ذكره.

ب.التأمين على الكمبيالات :
تعتبر من مهام بيوت الخصم وبيوت القبول القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق ، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان للقرض.

ج.تجميع مخاطر الائتمان :
لما كانت البنوك تغالي في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله تجاه البنوك الأخرى ، فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك ، يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي.

المطلب الثالث : أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان.
في ضوء المخاطر التي يتعرض لها الائتمان المصرفي ، فإن من أهداف البنك الرئيسية كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تعظيم تحقيق الأرباح و إستمراريتها على المدى الطويل ، الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل و أساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق الأرباح.

و يمكن توضيح أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراحل العملية الائتمانية كما يلي[33]:

1. **تقييم المخاطر:**

و يتم تقييم المخاطر الدقيق لقدرة العميل الائتمانية من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة بمراعاة المبادئ التالية:

- إجراء دراسة عميقة للمركز المالي للعميل و نتائج أعماله و الغرض الممنوح من أجله القرض و طريقة و أسلوب السداد؛
- الملائمة بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل من خلال البنك المركزي و السوق و النشاط الذي يعمل في إطاره باعتبار أن المعلومات التي يتم الحصول عليها تكون على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مخاطر الائتمان.

2. التنويع :

و هو يعني أن تتسم المحفظة الائتمانية بدرجة كبيرة من التنويع و عدم التركز الائتمان في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين و يمكن تطبيق هذا التنويع خلال وضع أقصى ائتمان لكل نشاط أو عميل و الدخول في أسواق مصرفية جديدة.

[33] عباس محمد الأمين ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

3. التغطية:

و تأخذ عدة صور أهمها تجنب تحمل أعباء التقلبات في أسعار الفائدة من خلال نقل عبئها على المقترض بتطبيق أسعار فائدة معلومة إلى جانب ملائمة بين مصادر الأموال و استخداماتها من حيث الحجم و أجال الاستحقاق و أسعار الفائدة.

4. التأمين:

و يتمثل في تأمين لصالح البنك ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين ، فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين.

5. الأرصدة التعويضية:

و هي الأرصدة التي يحتفظ بها البنك كودائع أو تأمين إلى حين انتهاء السداد.

6. الضمانات:

و هي الضمانات العينية التي يقدمها العميل لتأكيد جديته لسداد الائتمان و يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- القابلية للصرف؛
- ثبات القيمة و سهولة تحديدها؛
- القابلية للنقل و التخزين؛
- أن تكون ملكية الأصل للمقترض و لا توجد عليه الالتزامات للآخرين.

7. المتابعة:

و تهدف إلى متابعة التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض إلى جانب الاطمئنان إلى تنفيذ الشروط الموضعية للتسهيلات المصرح بها و ما مدى انتظام عملية السداد و عدم تجاوز الحد الأقصى المسموح به.

8. معالجة الحالات المتعثرة:

نتيجة العملية الائتمانية التي يقوم بها البنك تظهر بعض الحالات المتعثرة التي تعود بشكل طبيعي إلى و جود قصور في تطبيق بعض أساليب السيطرة على المخاطر و في هذه الحالة يتوجب على البنك أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتقليل الخسائر المحتملة من خلال:

- السير في الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح التمويل؛
- عمل ترتيبات لاسترداد جزء من القرض؛
- عمل ترتيبات لإعادة جدولة القرض؛

- إعطاء جزء من الأموال للمقترض للتغلب على أزمته الحالية و الناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تطرقت إلي مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية ،كما تحدثت عن الطرق الكلاسيكية لقياس مخاطر الائتمان من خلال مفهوم التحليل المالي واستعمالاته وأهميته كمبحث ثاني ، وأيضا إلي التحليل باستخدام النسب المالية فهذا التحليل يعتبر من أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق الواسع ولكن مع التطورات الحاصلة وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ظهرت طرق الحديثة أكثر سهولة ونجاحا من خلال تطرق إلى القرض التنقيطي ورجال القرض والأنظمة الخبيرة ، لابد على البنوك أن تعمل على استخدام الطرق والتقنيات الحديثة التي أفرزتها البحوث و الدراسات المهتمة في هذا المجال التي ألزمتها الظروف و التعقيدات التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة والتي أدت إلي زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ، حيث أدت إلى ظهور قواعد تنظيمية سميت باتفاقيات بازل لحماية البنوك من السيولة عند ممارسة وظيفتها التمويلية ،وأيضا تطرقت إلى تقليل من مخاطر الائتمان التي تواجه البنوك وأساليب السيطرة عليها كل هذا شملته في المبحث الثالث ،وسوف نحاول التطرق إلى مختلف هذه الجوانب في الفصل الموالي من الدراسة التطبيقية.

الفصل الثالث:

إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم"

المبحث الأول :عموميات حول البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول : نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري[34].

تأسس البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم رقم **66 / 175** المؤرخ في **13** جوان **1966** برأس مال قدره **1** مليار دينار زائري و يمثل هذا البنك الحلقة الأولى من إجراءات التامين المصرفية لمواجهة البنوك الأجنبية.

وقد أنشأ هذا البنك أساسا لتلبية متطلبات القطاع الاشتراكي و على وجه الخصوص القطاع المسير ذاتيا و مقره الرئيس ي الجزائر العاصمة ، و يجوز له حسب المادة الأولى من قانون تأسيسه فتح فروع و وكالات جديدة على مستوى الوطن حيث في سنة **1966** كان يمل**53** وحدة،و في سنة **1968** كان يملك **132** وحدة ثم أصبح يملك 110 وحدة عام **1985** أما الآن فهو يملك **150** وحدة .

و قد بدأ البنك ممارسة نشاطه بحوالي **53** مليون دينار جزائري و بتاريخ**1** نوفمبر **1967** منع وزير المالية البنوك الجزائرية المقيمة في الجزائر من ممارسة أي عمليات أخرى مع الخارج و هذا نتيجة للظاهرة محل عدد من البنوك ذات الأنشطة المتشابهة وهي:

و في تاريخ **12** جانفي **1988** طبقا للقانون **88 / 01** و عملا بالقانون التجاري و النظام المطبق على البنوك و

القروض كما هو مبين في القانون **88 / 01** المؤرخ في **19** أوت **1968** و المعدل بالقانون **88 / 06**إلى **12** جانفي **1988** أصبح البنك الوطني الجزائر بشركة ذات أسهم حيث تخصص في تمويل القطاعات الاقتصاد الوطني ، و مع تطوير الاقتصاد أخذت الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار و بدأت في تمويله من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA**إلى غاية **1983** .

المطلب الثاني :مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري[35].

أولا :مهام البنك الوطني الجزائري.

البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجال الاستحقاق و كذلك يصدر وصولات استحقاق و سندات و تتم عمليات الإقراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين؛
- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطين **domiciliation** و التحصيل **le virement** و رسالة القرض و جميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة؛
- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض و ذلك لحساب المؤسسات المالية أو لحساب الدولة؛

[34] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري **BNA**"وكالة مستغانم" ، تخصص تدقيق مراقبة جامعة مستغانم ، ص 52.

[35] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 53-54.

- توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعماله؛
- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق آية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون و التي يتم دفعها مباشرة من طرف المدين؛
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم/شراء أوراق تجارية /وصولات / **(BON)** / دفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين. الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق و الذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية و التجارية و الزراعية و المالية و كذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات و إدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الأبعاد و إعداد خصم القيم؛
- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية**:**
- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات؛
- استقبال الأموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة ، السند لأمر ، الشيك ، الفواتير أو وثائق أخرى **(**تجارية و مالية**)** ؛
- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع و كذلك الأوراق العامة كالأسهم ، السندات ، و خصوصا القيم المنقولة؛
- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقدا أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من اجل الإقراض و الاقتراض؛
- قبول جميع العمليات المتعلقة بتطهير الاعتمادات المستندية ، ضمان تنفيذ جيد لعقد آية جيدة لعملية التسديد و مراقبة جميع العمليات من البداية،يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى و المتعلقة بالقرض؛
- اكتساب أموال من العمليات التالية **:**البيع ، الإيجار و جميع العمليات المنقولة و غير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه؛
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كن شكلها و التي لها فوائد متعلقة بمؤسسات آو شركات جزائرية كانت أو أجنبية تسعى لتحقيق أهدافه و تطوير الأعمال الخاصة به .يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحدة أو مع **(BNA)** البنك الوطني الجزائري **15** شركائه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بانجاز الأعمال المرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع**:**
  - كفتح حسابات و منح الشيكات؛
  - خدمة التعهدات أو الاتفاقيات؛
  - تأجير الخزائن الحديدية؛
  - طلب معلومات اقتصادية من البنوك؛
  - يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى**.**

ثانيا :أهداف البنك الوطني الجزائري.

للبنك الوطني الجزائري جملة من الهداف أهمها**:**

- محاولة التوسع لفتح المزيد من الوكالات في كل من الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض و جذب الودائع...الخ؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن النظام المصرفي؛
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث :تنظيم البنك الوطني الجزائري[36].

1-المديرية العامة:

إن تنظيم البنك الوطني الجزائري يسيره مدير عام و مجلس الإدارة مكون من ممثلي عدة وزارات و تتمثل في الهياكل الملحقة بالرئيس المدير العام فيما يلي:

أ. الأمانة العامة:

تعين من طرف رئيس المدير العام.

ب. المفتشية العامة:

و هي مرتبطة مباشرة بالرئيس المدير العام و تمارس سلطتها الوظيفية على مجموعة هياكل البنك و هي منظمة على شكل هيئات مركزية و جهوية مسيرة من طرف مفتشين عاميين ، نائبين و هيئة التنفيذ و كل من الهيئات تحت سلطة المفتش العام و هو مدير المفتشية العامة و من بين مهامها:

- السهر على التسيير المنظم و الفعال في البنكي؛
- تضمن مهمة الإعانة و النصح و الدراسة.

2. المديرية المركزية:

تتألف من الأقسام التالية:

1-القسم الدولي: ينقسم إلى مديريتين:

- مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية؛
- مديرية معالجة العمليات في الخارج.

2- قسم الالتزامات:

من مهام رئيس هذا القسم انه يسهر على احترام التزامات القروض الممنوحة من طرف البنك كما يتأكد من تطابق الإجراءات التي منحت بها القروض مع قوانين منحها و تتمثل مديريات الملحقة بها في:

-مديريات المؤسسات الكبرى:

و هي السلطة المسؤولة عن عملية الاستغلال للبنك في مجالات تمويل المؤسسات الكبرى ، و من مهامها:

[36] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 55-57.

- تطوير سياسة القرض الموجهة للمؤسسات الكبرى؛
- دراسة الحالة الاقتصادية و المالية للمؤسسات الخاصة بالقطاع العمومي و الاقتصاد المختلط؛
- تحديد احتياجات تمويل هذه المؤسسات و تغطيتها بقروض استغلالها أو الاستثمار؛
- تسيير ملفات الالتزامات و الزبائن؛
- مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مهامها هي:
- تطوير سياسة القرض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- دراسة طلبات القروض التي تكون في نطاق قدرتها؛
- مراقبة استعمال القروض التي تمنحها و كذا متابعة القروض الممنوحة بالأولوية كما تقوم بتوزيع القروض الممنوحة على المستوى الجهوي و المحلي؛
- مديرية الشؤون القانونية و الالتزامات.

3-قسم التنظيم و النظام الإعلامي:

مديرية التنبؤ و التنظيم تتمثل فيما يلي:

-المشاركة في شرح الأهداف و المخططات التطبيق التي توافق سياسة البنك؛
-التعاون مع مديرية المحاسبة و الإعلام الآلي و الخزينة في ترقية الإعلام الآلي في البنك؛
-تهيئة الموال من طرف الهيئات و متابعة التحقيق و تحديد النتائج؛
-تحويل المخططات المتوسطة و طويلة الأجل للبنك ومتابعة تنفيذها؛
-مديرية المحاسبة و الإعلام الآلي :هذه المديرية منظمة على شكل سبع دوائر و تتكفل بالمهام التالية:
-المحاسبة العامة للبنك و الزبائن؛
-تحقيق تطبيق الإعلام الآلي في البنك و تسيير الإعلام الآلي و كذا دراسة العمليات الداخلية للإعلام الآلي؛
-دراسة الميزانية و حسابات النتائج و تحليلها؛
-وضع قناة تدفق التحويلات المرتبطة بنشاط القوانين المسطرة.

4- قسم الاستغلال و النشاط التجاري :تتمثل الهياكل الملحقة بهذا القسم فيما يلي:
-مديرية التسويق و الاتصال؛
-مديرية تطاير الشبكة؛
-مديرية المالية و الخزينة؛

5-قسم تنظيم الوسائل و الموارد البشرية ، تتمثل الهياكل الملحقة بهذا القسم فيما يلي:
-مديرية الوسائل العامة و محافظة الأملاك :تتمثل مهامها في:

- أعمال البناء ، التهيئة ، التحويل ، التصليح؛
- اللقاءات ، التحكم في الملكية العقارية في البنك؛
- التموين و توزيع الوسائل؛
- مديرية الموارد البشرية :تتمثل مهامها في:

- تطبيق سياسة هيئة المستخدمين بهدف جذبهم، إعلام و تسيير هيئة المستخدمين،
- تطبيق يؤكد التكوين الإداري و التطبيقي لوكلاء البنك.

المبحث الثاني:تقديم وكالة مستغانم.

المطلب الأول : التعريف بالوكالة مستغانم [37].

هي تابعة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري مستغانم رقم **198** التي تشرف على الوكالات البنكية التابعة لها وهي:

- وكالة **BNA** رقم **876** ؛
- وكالة **BNA** رقم **871** ؛
- وكالة **BNA** رقم **878** ؛
- وكالة سعيدة رقم **724** ؛
- وكالة سيدي بلعباس رقم **773** ؛
- وكالة معسكر رقم **920** ؛
- وكالة المحمدية رقم **921** ؛
- وكالة سيق رقم **920** ؛
- وكالة تيارت رقم **540** ،رقم **545** ،رقم **848** ؛
- وكالة تيغنيف رقم **877** .

يبلغ عدد الموظفين فيها **20** موظف ينقسمون إلى مؤطرين ، أعوان مصالح وحراس ، يدير البنك مدير معين من طرف المديرية العامة للبنك الجزائري التي تقع بالعاصمة ويفترض أن يكون له مستوى متخصص في البنك ، و له تجربة مهنية مقبولة ويعونه مدير فرعي ولا يختلف نشاطها عن باقي الوكالات البنكية الأخرى.

الوكالة رقم 878 وكالة ثانوية تابعة للمديرية الجهوية للاستقلال لولاية مستغانم التي تراقب الوكالة و تشرف عليها و على الأعمال. تضم موظفين موزعين على مختلف المصالح.

يسهرون على السير الحسن للوكالة و نجد إطارات منهم المدير و المساعد ، رؤساء الأقسام و مكلفون بالدراسة بالإضافة إلى كل من عمال النظافة و الأمن.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم[38].

يهدف البنك الوطني إلى زيادة رأسماله و تحقيق موارد كبيرة ، كما أنه يسعى إلى جلب عدد من الزبائن و الحفاظ عليهم أو طالبي القروض لذلك وضع البنك الوطني الجزائري عدد من المصالح لتلبية حاجيات زبائنه و توفير خدمات أكثر و هذا ما تسعى إليه وكالة مستغانم و هو ليس بالأمر الجديد بحيث هي الأهداف الطبيعية لأي بنك و هذا إن دل فهو يدل على ضعف

[37] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[38] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

قطاع البنوك الجزائري بصورة كرائية لا يمكن وصفها باعتبار الجزائر توفر للمسؤولين حاجاتهم أو يدل على عدم إدراك الدولة لأهمية هذا القطاع و الإهمال هو الذي جعل القطاع المصرفي الجزائري مزري و يجب عليها كبداية بعث ثقافة التعامل مع البنوك و الثقة في القطاع لدى الشعب مع تحسين المنتجات البنكية للقطاع البنكي:

و فيما يلي عرض للهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم:

1. المصلحة الإدارية:

تتمثل هذه المصلحة في الطاقم الإداري المشرف على كل أعمال الوكالة و المنسق بين مختلف مصالحها حيث يسهر على السير الحسن للوكالة و نجد في هذه المصلحة كل من المدير و المساعد و الأمانة العامة.

أ. مدير الوكالة:

هو الموظف الأعلى درجة في الوكالة ، يشرف على جميع المصالح و من المهام التي يقوم بها :

- اتخاذ جميع القرارات التنظيمية و القانونية و السهر على تطبيقها على مستوى الوكالة؛
- اتخاذ التدابير التي يراها ملائمة لخدمة الوكالة؛
- متابعة ضبط التسيير على ممتلكات البنك؛
- استقبال طلبات القروض و مناقشتها و الموافقة النهائية عليها؛
- الموافقة على فتح الحسابات في البنك.

ب. المدير المساعد:

مكلف بالشؤون الإدارية و ينوب عن المدير بممارسة الرقابة على كل الأقسام و المصالح.

ث. الأمانة العامة:

تعتبر أهم سند للمدير كونها تسهل عليه العمل من خلال المهام التالية:

- تسجيل و تكوين المعلومات اللازمة عن هذه الطرود في سجلات خاصة؛
- كتابة مختلف الوثائق و المطبوعات التي تحتاج إليها الوكالة؛
- تسليم البريد و الطرود المرسلة للوكالة أو التي ترسلها الوكالة؛
- تنظيم المواعيد للزبائن لمقابلة المدير.

2. مصلحة القروض و الالتزامات:

أ. مصلحة القروض:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة في الوكالة نظرا للدور الذي تقوم به من خلال منح القروض ، باعتبار القروض هي الاستثمار الرئيسي للبنوك تمثل العائدات المتولدة عن فوائد القروض الجانب الأكبر من الأصول المصرفية و تربط هذه المصلحة هيكليا بالمصلحة التجارية و القانونية على عدة مستويات.

ب. فروع الالتزامات المتابعة:

هذا الفرع مكلف بمتابعة الملفات بعد منح القروض ، هذه العملية مهمة جدا لأن البنك يتابع بصفة منتظمة لإنجاز المشاريع و ضمان التسديد في الآجال المحددة مع تسجيل الفوائد.

3. مصلحة الصندوق و المحفظة:

تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح كونها مكلفة بالتعامل مباشرة مع الزبون و تلبية حاجاته من (السحب ، الإيداع ، الاستعلامات ، التحويلات). نجد فيها عدد من الشبابيك التي تقدم هذه الخدمات و نلاحظ أن هذه المصلحة تحتاج إلى (اللباقة ، الصبر ، سلاسة التعامل مع الزبون من طرف الموظفون بها) .

4. مصلحة العمليات مع الخارج:

المصلحة الأكثر تدقيقا في معاملاتها ، المكلفة بكل العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية من التحويلات و صرف و التجارة الخارجية.

أ. التعاملات بالعملة الأجنبية:

يتم على مستوى المصلحة تبديل العملات الصعبة ، فشراء العملة الصعبة يكون وفق السعر الوارد في الجدول الأسبوعي و يتم الشراء من الشخص مثبت الهوية أما البيع فيتم فقط في الحالات التالية:

- صرف السعر؛
- حالة الطلبة المستفيدين من المنحة الدراسية؛
- حالة العلاج في الخارج.

و يتم منح القروض للمحاربين و المتقاعدين الذين عملوا في فرنسا ، و البنك لا يقدم للزبون مبلغا بالعملة الصعبة في حالة تقديم المنح السياحية أو على شبكات سياحية ، و يتم السحب بالعملة الصعبة بواسطة شيك بنكي.

الشكل رقم (3-1) : يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم.

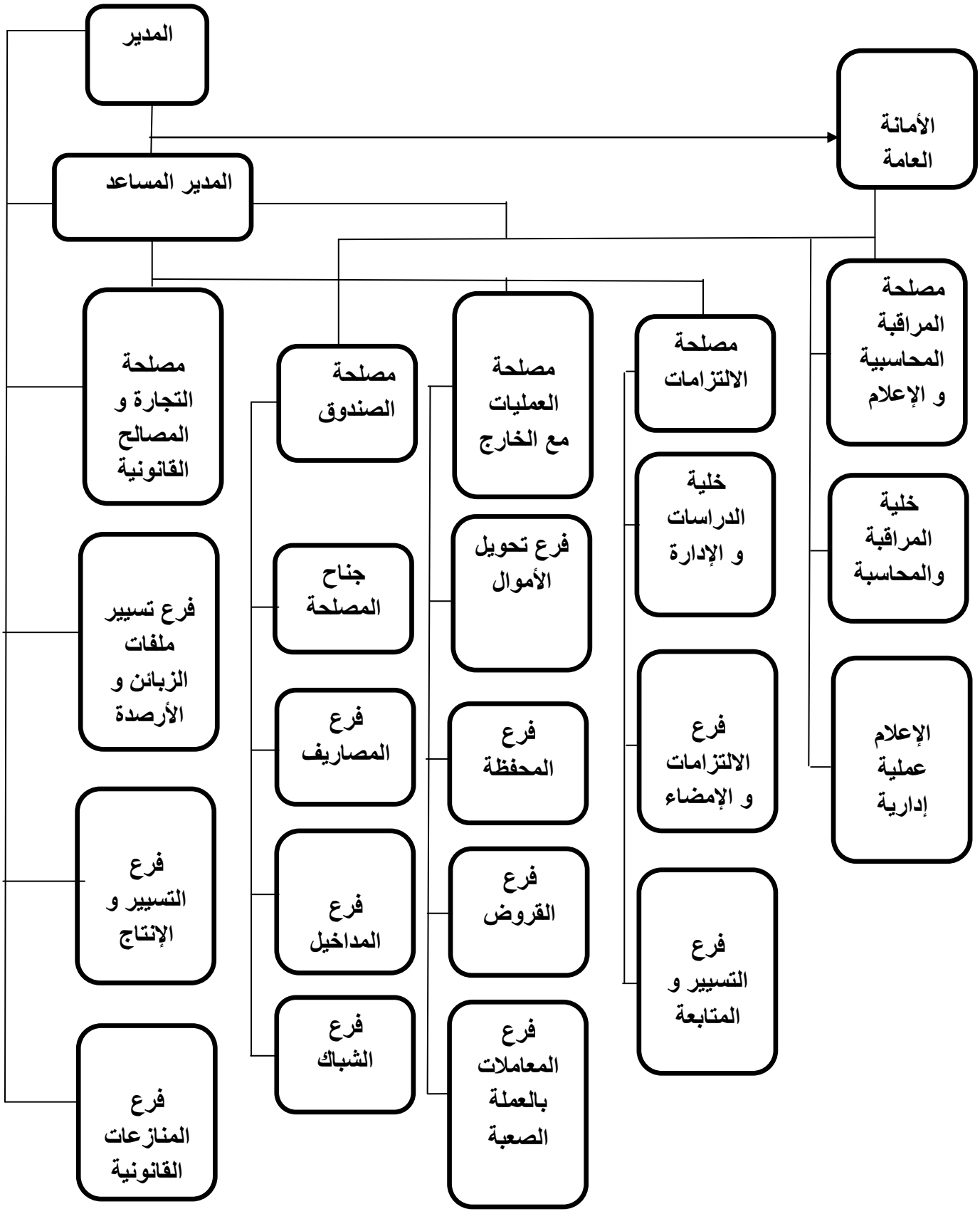

المصدر : وثائق داخلية لوكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم بتاريخ 15/03/2023.

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف البنكـالوطني الجزائري[39].

يقدم البنك عدة خدمات ، منتجات ومميزات مالية تجارية ومصرفية هامة ومتكاملة في المزيد والعديد من القطاعات والمجالات.

خدمات البنك عن بعد:

يسعى البنك الوطني الجزائري دائمًا إلى مواكبة الحداثة والتطورات العصرية بهدف تسهيل المعاملات على عملاءه وتبسيطها. لذلك يوفر خدمات بنك عن بعد. تتمثل هذه الخدمات خاصة في الخدمات الإلكترونية للبنك التي لا تحتاج إلا لتوفر الإنترنت ، الهاتف الشخصي وكل ذلك لتسهيل وتحسين فعاليات المواطنين. من أهم مكونات هذه الخدمة:

- الخدمات البنكية الإلكترونية؛
- خدمة تبادل المعطيات المرقمنة ؛
- خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت؛
- الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الإنترنت؛
- تطبيق **wimpay – bna.**؛
- طلب التمويل عن بعد.

خدمات التأمين البنكي:

يقوم البنك الوطني الجزائري بواسطة الاستغلال الشبكي ، بعملية تسويق لمنتجات تامين تقترحها شركات تامين وتشمل الأشخاص والممتلكات.

1. **خدمات التوفير والادخار:**

تنقسم هذه الخدمة إلى نوعين الإيداعات لأجل ولإيداعات الحرة.

أ. خدمات التجارة الخارجية:

يوفر البنك الوطني الجزائري خدمات تجارية على المستوى الخارجي ، بواسطة عده تفرعات وفروع خارجية وداخلية وشبكة علاقات تجارية هامة.

ب. خدمات التمويل:

[39] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

تتمثل هذه الخدمات في تقديم قروض لعدة فئات وفقًا لمعايير وشروط محددة. يمكن الاطلاع على هذه الخدمات أكثر فأكثر من خلال الموقع الرسمي للبنك المذكور في الأعلى.

المبحث الثالث : تكوين و دراسة ملف قرض استثماري على مستوى البنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول : ملف قرض استثماري[40].

يجب على طالب القرض سواء كان فردا عاديا أو مؤسسة تقديم ملف يتضمن الوثائق و العناصر التالية:

1. طلب القرض الاستثماري:

يجب أن يتضمن هذا الطلب اسم المؤسسة أو الفرد موضوع الطلب. قيمة مبلغ قرض استثماري المطلوب مدة القرض ، الفرض من القرض و كذلك الضمانات المقترحة و يكون موقع من طرف طالب القرض الذي يلزم أن يكون شخص طبيعيا مؤهلا قانونيا و مكتسب لكل الحقوق المدنية.

2. الوثائق القانونية و الإدارية:

- نسخة من السجل التجاري؛
- نسخة من الملكية المحل أو عقد مصادق عليه؛
- نسخة مصادق عليها لمنح الامتيازات من طرف وكالة تشغيل الشباب؛
- توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل بالنسبة للمؤسسة؛
- نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- نسخة من شهادة الامتحان التأهيل التي تأكد أن الشخص طالب القرض له تأهيل مهني؛
- نسخة من شهادة عمل مصادق عليها تثبت أن طالب القرض زوال المهنة المراد الاستثمار فيها.

3. الوثائق المحاسبية و الضريبية:

- الميزانية الافتتاحية و النهائية للمؤسسة؛
- ميزانية تقديرية عددها يكون على حسب مدة تسديد القرض البنكي عادة تكون خمس سنوات بالنسبة لقروض الاستثمار؛

[40] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

- جدول حسابات النتائج التقديرية المرافق لكل ميزانية تقديرية؛
- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية لأقل من ثلاثة أشهر؛
- شهادة تأدية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء؛
- تصريح بالاقتناء مع الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة؛
- ميزانيات السنوات الثلاث الأخيرة مع الملحقات و هذا في حالة التوسيع أو التجديد.

4. الوثائق الاقتصادية و المالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- الفواتير الشكلية للاستثمارات المقتناة (آلات و عتاد و ما شابه) أو العقود التجارية الحالة (عقود شراء ، التجهيزات) ؛
- تقديم حالة وصفية و التنبؤ به للأعمال المحققة؛
- تقدير أرقام الأعمال التنبؤية؛
- إظهار النفقات المسجلة من خلال المشروع؛
- شرح تفصيلي و تقديري لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب الهندسة المعمارية.

5. الوثائق التقنية:

- رخصة البناء؛
- المخطط المعماري و أشكال الهياكل؛
- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار؛
- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء.

و بالإضافة إلى هذه الوثائق يستوجب على البنك القيام بدراسة المشروع و تقييمه و تحليل الأخطار و يقوم هذا أساسا على:

- تعريف و تقديم المشروع بدقة؛
- تقييم المردودية التقديرية؛
- استخراج بنية التمويل.

المطلب الثاني : دراسة طلبات القروض و الضمانات[41].

يتم دراسة و اتخاذ قرار منح القرض حسب القانون الداخلي للبنك و ذلك على المستويات التالية:

[41] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

- **على مستوى الوكالة :** فور وصول الملف إلى كاتب مديرية الوكالة الذي يسلمه إلى مدير الوكالة و الذي يحوله بدوره إلى المصلحة القروض أين يقوم المكلف بالدراسات الاطلاع على الملف و دراسته و تحليله بشكل دقيق و دراسة معمقة لمردودية المشروع ، و بعد المكلف الدراسات يغادر أية الملف مرة ثانية إلى المدير و تتم الدراسة في أجل أقصاه 15 يوم.
- **على مستوى المديرية الجهوية :** تقوم هذه الأخيرة بدراسة الملف مرة ثانية واستنادا إلى المعلومات السابقة و على مستوى المديرية الجهوية يعالج الملف على يد المكلف بالدراسات و يعطي هذا الأخير رأيه ثم على يد رئيس قسم القروض و يعطي كذلك رأيه ثم أخيرا على يد المدير و يعطي رأيه ثم يجتمعون على شكل لجنة و القرار يعود إلى اللجنة وذلك على أساس التصويت فيؤخذ برأي الأغلبية عكس على مستوى الوكالة فالقرار يعود إلى مدير الوكالة و إذا كان المبلغ يفوق قدرتها فإنها تكتفي بإعطاء رأيها و ترسله إلى المديرية المركزية للقرض.
- **على مستوى المديرية المركزية للقرض :** تقوم بدراسة الملف و إذا كان المبلغ يفوق قدراتها و صلاحياتها تكتفي بإعطاء رأيها و ترسله إلى مستوى أعلى منها.
- **على مستوى اللجنة المركزية للقرض :** تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استنادا إلى ما جاء من المستويات السابقة و هذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة و تتكون من مديري مختلف القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك و الأمن العام للبنك و يتخذ القرار فيها بالتصويت و في حالة تعادل الأصوات فإن القرار يرجع للرئيس.

قرار منح القرض الاستثماري يكون إما :

- **بالرفض:**

و يكون عادة بسبب كفاية الضمانات ، أو عدم توفر الشروط الخاصة بسمعة الزبون في السوق أو لعدة أسباب أخرى ففي هذه الحالة يرفض الطلب و يعاد الملف إلى الزبون.

- **بالقبول:**

إذا اتفقت اللجنة على قبول طلب الزبون و سيحصل على وثيقة منح القرض و ذلك بعد أن يقدم جميع الضمانات ، و من بين الضمانات نجد:

- الرهن العقاري لأراضي المشروع و البيانات المنجزة من قبل المستثمر ، و قد يتم رهن وسائل النقل بعد تأمينات من كل الأخطار؛
- رهن المحل التجاري بالإضافة إلى إحصاء العتاد؛

- الرهن الحيازي للصفقات العمومية؛
- وثيقة التأمين لأنواع متعددة من الأخطار.

المطلب الثالث : دراسة قرض استثماري و العراقيل التي يواجهها البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم"[42] .

يبين البنك الوطني الجزائري شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 42,6 مليار دينار جزائري

و المسماة فيما بعد "البنك" و الكائن مقرها الإجتماعي ب **xxxxx** بالجزائر العاصمة ، ممثلة من طرف السيد، مدير وكالة مستغانم 871 بالنيابة المحول له جميع السلطات من أجل إبرام الاتفاقية الحالية.

من جهة:

السيد: 00000 ، المسمى فيما بعد "المقترض" المولود بتاريخ **xx** / **xx** /**xx** ب **xxxxxxx** ولاية مستغانم.

المقيد بالسجل التجاري بمستغانم تحت رقم **xxxxxxx** بتاريخ 08 / 01 /2016.

من جهة أخرى:

1. وصف و ثمن المشروع:

يتمثل في طلب قرض لمشروع كهربائي متنقل ، الثمن الإجمالي للمشروع محدد بمبلغ 3.122.712.62 دج موزع كما يلي:

[42] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

جدول رقم (3-1): يتمثل في طلب قرض لمشروع كهربائي متنقل.

الوصف	الثمن (بالدينار)	الثمن (العملة الصعبة)	المجموع %
مصاريف إعدادية اشتراكات صندوق الضمان القروض تأمينات مصاريف أخرى معدات النقل تجهيزات الإنتاج أموال متداولة	10000000 38.553.88 129.099.77 9000000 2.0.74.358.97 61070000 80.000.00		
الثمن الإجمالي للمشروع	3.122.712.62		

2. موارد التأمين:

حسب المخطط المالي ، فالاستثمارات الضرورية لانجاز المشروع تقدر 3.122.712.62 دج تقسم كما يلي:

القرض البنكي : 1.835.898.83دج .....(70%).

التمويل الذاتي:26.227.13 دج .....(01%).

قرض بدون فوائد (و.و.د.ت.ش) : 1.260.586.66دج.....(29%).

التمويل الإجمالي : 3.122.712.62 دج .....(100%).

❖ **المادة 01 :** تعريف الألفاظ المستعملة.

اتفقت أطراف اتفاقية الحالية على العبارات و الألفاظ التالية و التي يكون معناها المخصص لها حسب النحو الموالي (سواء استعملت هذه الألفاظ في المفرد أو الجمع) :

- "البنك" : يعني البنك الوطني الجزائري؛
- "المقترض" : يعني السيد000000 الشخص المتعاقد في القرض؛
- "الاتفاقية" : تعني اتفاقية القرض الحالية ، الملحقات و كذا التعديلات التي سيكون من جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية؛
- "القرض" : يعني المبلغ الأقصى الذي يمكن للمقترض استعماله طبقا لبنود و شروط الاتفاقية؛
- "تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ" : يعني التاريخ الذي يصبح فيه للمقترض الحق في استعمال القرض طبقا لأحكام الاتفاقية؛
- "تاريخ القفل" : يعني تاريخ الحد الذي لا يمكن بعده للمقترض أن يستعمل القرض؛
- "فترة الاستعمال" : تعني الفترة التي يبدأ سريانها انطلاقا من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز التنفيذ و التي تنتهي عند تاريخ قفل القرض؛
- "فترة التسديد" : تعني الفترة التي تبدأ انطلاقا من تاريخ الأجل الأول لتسديد القرض و تنتهي عند تاريخ الاستحقاق الأخير المتفق عليه للتسديد الكامل للقرض؛
- "سندات الأمر":تعني السندات الأمر المطابقة مع نموذج الملحق (03)، المكتبة من طرف المقترض لأمر البنك تطبيقا للمادة (1.1.6) من الاتفاقية؛
- "مشروع" : يعني مشروع كهربائي متنقل؛
- "النسبة القاعدية البنكية" : تعني نسبة الفائدة المخفضة؛
- "الشطر أ" : يعني حصة القرض الذي يمكن للمقترض استعمالها بالدينار ، مرة واحدة أو عدة مرات لفرض اتفاقية القرض الحالية ، تسدد و تدفع بنفس العملة ، بدون أن تتعدى الاستعمالات المبلغ الأقصى للحصة "أ" ؛
- "الشطر ب" : يعني حصة القرض التي يمكن للمقترض استعمالها مرة واحدة أو عدة مرات و في عملة أجنبية واحدة أو عدة عملات أجنبية ، لفرض اتفاقية القرض الحالية بدون أن يكون مقابل القيم بالدينار للاستعمالات (كل مقابل قيمة يحسب خلال يوم كل استعمال) يتعدى في أي وقت كان مبلغ الحصة "ب" .

❖ **المادة 02:** مبلغ و موضوع القرض:

يمنح "البنك " لفائدة "المقترض" الذي قبل، حسب الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية الحالية قرض متوسط المدى (ق.ق.م) يسمى فيما بعد "القرض"، ذو مبلغ إجمالي 1.835.898.83دج.

- القرض البنكي 70 من المشروع ، التي يقدمها المقترض تبلغ 26.227.13 دج ما تمثل (01%) ؛
- حصة التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المشروع تقدير ب 1.260.586.66 دج ما يمثل (29%).

❖ **المادة 03:** مدة و تاريخ قفل القرض:

- أجل تسديد القرض محدد ب : 08 سنوات منها 03 سنوات تأجيل؛
- تاريخ القفل محدد ب 2019 09 30 لا يتجاوز 03 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية بعد هذا التاريخ لا يمكن أن يتم أي استعمال و يمكن تعديل تاريخ القفل باتفاق مشترك بين "البنك" و "المقترض" عن طريق تبليغ كتابي؛
- التاريخ المحدود الاستعمال الأول يجب أن يكون على أقصى حد ثلاثة سنوات بعد وضع تلك الاتفاقية حيز التنفيذ.

❖ **المادة 04: الفوائد ـ العمولات:**

أ. الفوائد:

- يدفع "المقترض" فائدة عن المبلغ المستعمل من القرض و الذي لم يتم تسديده بعد نسبة الفائدة المطبقة على استعمالات القرض هي نسبة مخفضة ب 100 %؛
- أي تعديل في "النسبة القاعدية البنكية" بارتفاع أو بانخفاض ، سواء خلال فترة الاستعمال أو خلال فترة التسديد ، يؤدي إلى تعديل نسبة الفائدة المطبقة لمبلغ القرض المستعمل و الذي لم يتم تسديده بعد ، بنفس الحصة "البنك يشعر المقترض" برسالة عليها مع إشعار بالاستسلام ، بكل تعديل في نسبة الفائدة و في تاريخ دخولها حيز التنفيذ؛
- خلال فترة استعمال أو تسديد القرض تكون الفوائد مستحقة و تدفع كل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الاستعمال الأول؛
- حساب الفوائد يتم على أساس المبلغ الأصلي المستحق ، العدد الصحيح للأيام و على أساس سنة عدد أيامها 360 يوما؛
- يصرح المقترض أنه يملك في دفاتر البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 871 المستوطنة لعملياته البنكية ، حساب (أ.ت) جاري (ة) رقم **xxxxxxx** مخصص (ة) لقيد أرباح الصرف و العملات المتعلقة بالقرض.

ب. العمولات:

- عمولة الالتزام : يدفع "المقترض" للبنك عمولة الالتزام قدرها 0,50 % سنويا تحسب على مبلغ القرض الغير مستعمل و الذي هو واجب الدفع في بداية الثلاثة أشهر ، الثلاثي الأول يبدأ عند تاريخ الاستعمال الأول و كل ثلاثي يبدأ يحسب على

أنه ثلاثة أشهر كاملة ، سوف يتم دفع عمولة التسيير من طرف المقترض على أساس تقديم كشف حساب يحرر من طرف البنك؛

- عمولة التسيير: "المقترض" يدفع للبنك عمولة تسيير قدرها من 0,50 **%** إلى 01 **%** عن مبلغ القرض بمجرد توقيع القرض و على أساس تقديم كشف حساب يحرر من طرف البنك.

❖ **المادة 05: استعمال القرض:**

أ. الشروط العامة للاستعمال:

- عندما يطلب المقترض التزاما خاصا ، يسلم "للبنك" طلب مكتوب مهور بالشكل و متضمن التصريحات و الاتفاقات الممكن أن يطلبها البنك؛
- طلبات الاستعمال يجب أن ترجع إلى الاتفاقية الحالية "المقترض" تدعيما لكل طلب استعمال أو التزام خاص ، كل المستندات أو المبررات الأخرى التي يمكن "للبنك" سواء قبل أو بعد تنفيذ استعمال في إطار ذلك الطلبات ، مرفقا بجميع المستندات و المبررات المقدمة تدعيما له تحرر فيما يخص شكلها و موضوعها بصفة تبين بوضوح أن المقترض يمتلك حق الاستعمال من القرض المبلغ المطلوب و أن هذا المبلغ لا يمكن استعماله إلا للأغراض المنصوص عليها في اتفاقية القرض الحالية؛
- لا يمكن القيام بأي استعمال إذا حصل أو ما يزال يحصل عليها عند تاريخ طلب الاستعمال ، حادث يشكل أو بإمكانه أن يشكل في المستقبل تقصيرا من طبيعته أن يؤدي إلى الاستحقاق المسبق المنصوص عليه في المادة 12 من "الاتفاقية".

ثانيا : العراقيل التي يواجهها البنك الجزائري:

- **عدم التسديد :** يظهر الخطر عن توقف الزبون عن السداد اتجاه البنك لتدهور حصته المالية أو عن سوء نية الامتناع عن التسديد و لكل خطر درجة معينة من الخطورة.

و في الحالتين تتخذ الإجراءات القانونية الصارمة بعد الاستدعاء و الأعذار. و لتفادي هذا يجب دراسة الطلبات على القروض بشكل دقيق و تحديد الوضعية المالية للمقرض.

- **التجميد :** يظهر هذا الخطر جليا عندما يصبح المقرض غير قابل للخصم، هذا يدفع البنك لتغطية الخصم من الخزينة، و بهذا تجمد الخزينة، و هذا يؤدي إلى ضعف مردودية البنك.
- **فراغ الخزينة :** يمثل هذا الخطر عندما يكون هناك استقرار أو تزايد في حجم القروض و قد يحدث أن يصاحب ذلك سحب جماعي للودائع بسبب حدث معين ، هذا ما يجعل البنك أمام خطر فراغ الخزينة.

- **معدل الفائدة :** يقصد به احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا فإذا تم التعاقد بين البنك و العميل على سعر معين على القرض ثم ارتفعت الأسعار على مستوى السوق و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة هذا الأمر يشكل خطر على البنك قد لا تتحمله الخزينة من الفوائد المترتبة عليها نحو زبائنها و العملاء.

خاتمة:

إدارة المخاطر الائتمانية ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من اجل التقليل من اثر تهديد معين على البنوك ، و كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية و مالية.

ومن هذا المنطلق تطرقت في هذه الدراسة إلى إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية حيث تطرقت إلى المصرفي مفاهيم وأسس نظرية ،ثم إلى مخاطر الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية لنختم الجزء النظري بأساليب و طرق معالجة مخاطر الائتمان،ثم تطرقنا في جانب التطبيقي إلي دراسة البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم" ،حيث تم توصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها في المقدمة الدراسة ، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول الى النتائج ومحاولة تقديم مجموعة من التوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات:

أ ـ الفرضية الأولى: "لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح الائتمان و المتعارف عليها وبالتالي فهي تصلح لتطبيق في البنوك التجارية".

تم إثبات صحة الفرضية ، لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح الائتمان حيث تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وتحديد قيمته وشرطه؛

ب ـ الفرضية الثانية: "التحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها".

تم إثبات صحة الفرضية: التحليل باستخدام النسب المالية هو من أكثر الطرق المعتمدة في تحليل القوائم المالية وتفسيرها. إذ تعتبر هذه الطريقة عنصرا مشتركا بين الوسائل الكلاسيكية والحديثة في قياس الخطر،

ت ـ الفرضية الثالثة : "للتحليل المالي دور رئيسي في اتخاذ منح القروض".

تم اتباث صحة الفرضية: للتحليل المالي دور رئيسي في اتخاذ منح القروض، فالتحليل يقتصر على النسب والموازنات، والتي هي قاعدة تمهيدية لتقييم خطر القروض.

النتائج:

من خلال بحث توصلت إلى مجموعة من النتائج حاولت تلخيصها فيما يلي :

ـ تلعب البنوك دورا فعالا في تقديم القروض ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي؛

ـ إن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر لذا يجب عليها اتخاذ الحيطة و الحذر عند القيام بعملية الإقراض وذلك حرصا منها على الودائع المدخرين وعلى سلامة الجهاز المصرفي؛

ـيعد الائتمان بمثابة علاقة مبنية على الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن و الطرف المدين وبالاستناد إلى هذه العلاقة يمكن للمدين الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها وبموجب شروط معينة أبرزها تعهده بإرجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة في الموعد المتفق عليه؛

ـ قرار منح القروض يجب أن يحضى بعناية وأهمية كبيرة لظهور تحديات كثيرة لتجنب خسارة و إفلاس البنك؛

ـ في حالة منح القرص يجب على المصرف دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة من اجل التقليل أو تفادي المخاطر.

الاقتراحات:

ـ يجب تأكد أن المشروع الذي يستخدم فيه الزبون القرض هل جاد أم لا ومن أن وضعية إدارة الزبون في تحسن ولابد من إبلاغ المصرف بوضع الزبون الذي لم يقم بالتسديد؛

ـ العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة تتولى الاستعلام وتحري عن العملاء؛
ـ يجب أن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستندا إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض والاعتماد نسبيا على الضمانات كمركز في منح القروض؛

ـ ضرورة اتصال المستمر بين البنوك والمقترضين وذلك لتوثيق العلاقة بينهم مما يسمح الاطلاع على المشاكل التي يواجهها الزبون ومحاولة تقديم المساعدة أو اتخاذ الإجراءات الأزمة لتجنب تعثر القرض.

قائمة المراجع:

الكتب :

[1] فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، علم الكتب الحديثة اربد ، الأردن ط1، 2006 ،ص 236.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ـ دار المناهج للنشر و التوزيع عمان 2016، ص34.

[3] خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، الطبعة 5 ،2014 ، ص 15-16.

[4] خالد أمين عبد الله ،العمليات المصرفية ، مرجع سبق ذكره ، ص 18

[5] فضيلة ملهاق ، وقاية النظام البنكي الجزائري من تبيض الأموال ، دراسة على ضوء التشريعات و الأنظمة القانونية السارية المفعول ، دار أمومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 34 ، جزائر 2013 ، ص 50.

[6] عبد الله طاهر ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ـ يزيد النشر الطبعة الثالثة الأردن 2006 -2005 ، ص 295.

[7] سوزي عدلي ناشد ، مقدمة في الاقتصاد النقدي و الصرفي منشورات الحلبي ، الطبعة الأولى مصر ، 2005 ، 199.

[8] محمد العلوجي ، البنوك الإسلامية و أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، دار لنشر ، عمان الأردن ، 2008 ،ص111.

[9] دـ عبد المطلب عبد المجيد ، البنوك الشاملة و عملياتها و إدارتها ، جامعة 2 أكتوبر و كلية التجارة ـ عين شمس ـ الدار الجامعية 84 ، ص 18.

[10] بوعلي صباح ،دور البنوك في مواجهة غسيل الأموال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم ص41-42.

[11] فلان حسن الحسيني ، إدارة البنوك ،مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر الطبعة الثانية ، ص35-34 .

[12] صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة 01 ، القاهرة ، مصر ،2008، ص15.

[20] حسن خلف فليح ، النقود و البنوك ، علم الكتب الحديثة الأردن ، الطبعة الأولى ،2006 ، ص323 .

[16] لعروسي قرين زهرة ، بوقره رابح ، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل مخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بليدة جامعة زيان عاشور ـ الجلفة ـ مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصاديةـ ص300-301.

[19] عبد الفقار حنفي ، الأسواق والمؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ،2000 ، ص24. [24] لعروسي قرين زهرة ، بوقره رابح ، مرجع سبق ذكره ، ص299 - 300.

الأطروحات:

[13] خالد بن عمر ، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية ،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتور قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2011 ، ص4 .

[14] زغاتشو فاطمة الزهراء ،إشكالية القروض المتعثرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2 ، 2013 -2014.

[15] شيلق رابح ، اثر الديون المتعثرة و انعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصاريف التجارية الجزائرية ، أطروحة متقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة غرداية - سنة 2019-2020 - ص7-8.

[17] طارق طه ، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ،2007 ، ص11.

[18] سليمان بودباب ، اقتصاد النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، لبنان ،1996 ، ص113 .

[21] ضيف خلاف ، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة أم البواقي 2000- ص 30-32.

[22] لوراتي إبراهيم ، القروض البنكية وإجراءات منحها ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ،ص200 -202.

[23] لعروسي قرين -زهرة - بوقره رابح -دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية مرجع سبق ذكره - ص299.

[25] حليمة محمد الشريف - إدارة وتسيير مخاطر الائتمان في البنوك دراسة حالة المجمع الجهوي الاستغلال - أم بواقي - كلية علوم اقتصادية و تجارية و تسيير - ص 24-25.

[26] حليمة محمد شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص 26-27.

[27] محفوظ أمال ، عطوري وردة - تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي ، وكالة بويرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ص 71-72.

[28] عباس محمد الامين ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، جامعة بومرداس ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ص 38-41 .

[29] عباس محمد ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره ،ص43- 47.

[30] عباس محمد الأمين ، شقال رابح، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره،ص 48-56.
[31] بن فرحات كريمة ، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي بنكي ص 22-24.
[32] بن فرحات كريمة، دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ، مرجع سبق ذكره.
[33] عباس محمد الأمين ، شقال رابح ، استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.
[34] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري **BNA**"وكالة مستغانم"، تخصص تدقيق مراقبة جامعة مستغانم ، ص 52.
[35] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 53-54.
[36] حقاني عائشة ، كفاءة مراقبة التسيير في النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ص 55-57.
[37] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[38] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[39] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[40] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[41] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.
[42] معلومات مقدمة من طرف وكالة مستغانم.

ملخص الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة حديثة و هي تسلط الضوء على مدى كفاءة المخاطر الائتمانية في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية ، حيث يعتبر النشاط الائتماني أحد أهم الوظائف الأساسية التي تقدمها المصارف و هي أكثر الأنشطة ربحية و أكثرها خطورة ، و أخيرا قيامنا بدراسة ميدانية لإدارة مخاطر الائتمان في البنك الوطني الجزائري و قد توصلنا إلى مجموعة من نتائج أهمها:

- تلعب البنوك دور فعال في تقديم القروض و منه المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي؛
- إن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطر لذا يجب اتخاذ الحيطة و الحذر عند القيام بعملية الإقراض و ذلك حرصا منها على الودائع المدخرين و على سلامة الجهاز المصرفي.

الكلمات المفتاحية:

المخاطر الائتمانية ، البنوك التجارية ، النشاط الائتماني ، مخاطر الائتمان ، الجهاز المصرفي.

Abstract :

This study is recent and it sheds light on the efficiency of credit risk in reducing risks in commercial banks, where the credit activity is considered one of the most basic, and it is the most profitable and risky activity finally, we carried out a field study of credit risk management in the National Banks of Algeria, and we reach a set of results, the most important of which is:

- Banks play an effective role in providing loans, including contributing to reviving economic activity;
- The environment in which Banks operate is very risky, so care must be taken when carrying out the lending process, out of concern for the deposits of savers and the safety of the banking system.

Key words:

Fiduciary risks, Commercial banks, Credit activity, Credit risk, Banking system.